مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٧٢٣

الخميس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الساعة ١٨/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فولتشي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد ميتشر
	اندونيسيا	السيد ويبيسونو
	بوتسوانا	السيد مالبسوا
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	شيلي	السيد سيرلي
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد لوبيس دا روزا
	فرنسا	السيد ثيبو
	مصر	السيد عبد العزيز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	هندوراس	السيد رندون بارنيكا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣٥ (١٩٩٥) (S/1996/1017)

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1996/968)

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/1996/1012)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣٥ (١٩٩٥) (S/1996/1017)

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1996/968)

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/1996/1012)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من كل من ممثلي أوكرانيا وآيرلندا والبوسنة والهرسك وتركيا والجمهورية التشيكية وكندا وماليزيا والنرويج يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل السيد زلنكو (أوكرانيا)، والسيد كامبل (أيرلندا)، والسيد شيليم (تركيا)، والسيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية)، والسيد فولر (كندا) والسيد حاسمي (ماليزيا)، والسيد بيرن ليان (النرويج) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1996/1017، التي تتضمن التقرير المقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣٥ (١٩٩٥)؛ والوثيقة S/1996/968، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام؛ والوثيقة S/1996/1012، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة.

ومعروض على أعضاء مجلس الأمن أيضا الوثيقة S/1996/1032 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين التاليتين: S/1996/1024، رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، يحيل فيها رسالة الممثل السامي، السيد كارل بيلدت، بشأن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك؛ و S/1996/1025، رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها الرسائل المتبادلة بين الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي والأطراف في اتفاقات دايتون للسلام بشأن قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك.

المتكلم الأول هو ممثل البوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في هذا الشهر، الشهر الأخير من سنة ١٩٩٦، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للإسلوب الذي أدرتم به سيدي، أعمال مجلس الأمن في ظل ظروف من الواضح أنها تتطلب جهودا كبيرة حقا.

وفي الوقت ذاته اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تقديرنا لعمل سعادة السفير

ويسنومورتي ممثل أندونيسيا على الطريقة الحاذقة للغاية التي أدى بها مهامه بوصفه رئيسا لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

لم نتلق مشروع القرار المعروض على المجلس إلا في وقت متأخر من الأمس ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أنني بعثت المشروع إلى مجلس رئاستنا لاستعراضه فإنني لم أتلق تعليمات محددة ولا يمكنني أن أتوقع في حدود المعقول أية تعليمات محددة بشأن الموضوع، لذلك فإن تعليقاتي على المشروع تستند إلى المبادئ التالية.

أولا، إنني هنا لكي أمثل، بإخلاص ونزاهة كل البوسنة والهرسك، وبصفة خاصة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك بأكملها. وإنني آخذ على عاتقي هذه المسؤولية بكل جدية. وثانيا، إن اتفاق دايتون/ باريس للسلام لا يزال أساس عملية السلام ومواقفنا المعلنة تسترشد بهذا الاتفاق. وأخيرا، وأهم ما في الموضوع، إن دستور البوسنة والهرسك، المعتمد بمقتضى اتفاق دايتون/باريس للسلام، هو الأساس المكين لآرائنا المعرب عنها.

وعلى أساس هذه المعايير، أود أن أعرب عن رضانا العام على مشروع القرار المعروض على المجلس وأن أعيد التأكيد على أن حكومتنا قد أعربت عن تأييدها للالتزامات المحددة فيه عموما. ونظرا لطول وتفاصيل مشروع القرار المعروض علينا، لن أتناوله مسألة فمسألة. بل سأقتصر على إبراز بضع مسائل رئيسية تستأهل التعليق أو الاهتمام بصفة خاصة.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للدول الأعضاء والمنظمات والأفراد الذين يرجع إليهم الفضل في التنفيذ المدني والاقتصادي والعسكري لاتفاق السلام. إن جهودهم جديرة بالثناء، وهي في معظم الحالات جديرة بشكرنا وإطرائنا. إن نتائج الجهود المشتركة للمنفذين الدوليين من ناحية، والجهود المشتركة للموقعين من جهة أخرى لا تعبر عن جهود أصدقائنا أو تمنياتهم الطيبة، ولا عن طموح جميع الشعب البوسني بكل أفراده، كما لا تعبر بالضرورة عن أحكام اتفاق دايتون/باريس.

وبصفة خاصة، لا بد لنا أن نبرز ما يلي. أولا، على الرغم من تقدم الانتعاش الاقتصادي وإعادة البناء فإن الوعود العامة الصريحة بالمساعدة لم يتم الوفاء بها في كثير من الحالات. إن حاجة بلدنا إلى إعادة البناء ماسة بحيث أن أي وعد لايتم الوفاء به يكون مؤلما من الناحتين العملية والرمزية في آن معا.

وفي نفس الوقت، واتفاقا مع مشروع القرار، فإننا - أو على الأقل بعض أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك - نحبذ أن تكون المساعدة مشروطة بالوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق السلام. وفي الحقيقة، فإننا ندعو إلى المشروطية كأداة للحض على الامتثال والتنفيذ. بيد أن عجز بعض السلطات في البوسنة والهرسك لا يمكن أن يغفر للمجتمع الدولي إهماله لوعوده للبوسنة والهرسك بأكملها.

وبوسعكم، أنتم رعاة اتفاق دايتون/باريس والقائمون على تنفيذه، أن تروا الحقائق على الطبيعة بما يكفي تماما لأن تعرفوا من يستحق إدانتكم وتحديكم، ومن يستحق، من ناحية أخرى، تأييدكم - وخاصة الآن أكثر من أي وقت مضى. ولا يستحق أي منا التعميمات. فنحن نفهم أن لغة مشروع القرار هذا تؤيد التحديد الدقيق لهوية من يمتثلون ومن لا يمتثلون، وأن المساعدة ستوزع وفقا لهذا - مع مراعاة الحاجة أيضا بطبيعة الحال.

وثانيا، لقد تحقق تقدم في إنشاء المؤسسات الجديدة للحكومة المركزية للبوسنة والهرسك، علاوة على استيعاب المؤسسات القديمة. ومن سوء الحظ أنه لم يحقق سوى قدر أقل بكثير من التقدم - وقد يحاج البعض بأنه لم يحقق حتى تقدم حقيقي - بشأن عناصر اتفاق السلام التي تشكل إعادة تكامل البلد والأساس الحقيقي للسلام الحقيقي.

وإنني على يقين من أن المجلس سيوافق معي على أنه لا يمكن لنا أن نستعيض بالسطحية عن الجوهر، وسيكون هذا واقع الحال بالضبط إن لم تبذل بعض الجهود - الجهود المخلصة - لكفالة حرية الانتقال، وحرية وسائط الإعلام، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والأهم من ذلك، كفالة عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. إن بيتا مسقوفا ولكن دون حوائط أو أساس لا يمكن أن يكون إلا سرابا أو لحظة من التمثل المعلق تسبق الإنهيار بالضبط.

وقد اجتمع مؤخرا تحت رعاية الممثل السامي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجمع للعديد من منظمات اللاجئين والأقليات تمثل أفرادا من جميع

الخلفيات الإثنية - البوسنيون المسلمون والصرب والكروات وغيرهم - تحت عنوان صك حديثا هو "تحالف من أجل العودة". وقد وضعوا جدول أعمال شاملا لتعزيز تحقيق حقهم المقبول عالميا في العودة إلى ديارهم. وقد شرفت بأن تلقيت دعوة من التحالف لأن أعرض آراءهم في المحافل الدولية ذات الصلة.

وأننا نرحب، في هذا السياق أيضا، بالمطالبات الواردة في مشروع القرار بعودة اللاجئين وبإتاحة الفرصة للاجئين لأن يختاروا وجهتهم عند العودة. بيد أنني على يقين من أن اللاجئين من كافة الخلفيات الإثنية لا يظنون أنهم يملكون حقيقة هذا الاختيار ما داموا لا يستطيعون من الناحية الفعلية أن يعودوا إلى مواطن نشأتهم. لقد كنا نفهم أن تستند اللغة التي تعزز العودة إلى مواطن النشأة أو مواطن الاختيار، في الحقيقة، إلى مبدأ ضمان الفرصة الحقيقية لعودة المرء إلى موطن نشأته أولا. وبخلاف ذلك فإنه يمكن إساءة تفسير تلك اللغة بحيث تنكر الاختيار الحقيقي وتزيد من عواقب "التطهير العرقي" بدلا من تقليله.

وثالثا، أود استرعاء انتباه المجلس إلى تأييدنا الكامل للدعوة، بموجب أحكام اتفاق دايتون/باريس، إلى تحديد السلاح على الصعيد الإقليمي والتثبيت العسكري. إننا نعتقد أن ذلك هو حجر الأساس للسلم والأمن في منطقتنا. ونقطة أخرى: لجعل الترتيبات التي تم الاتفاق عليها فعالة حقا، فإن الشفافية والإبلاغ الموثوق به حاسمان بشكل مطلق. إننا نعتقد أن عمليات التفتيش ضرورية وأن الإبلاغ العام عن الامتثال وعدم الامتثال مسألة حاسمة مطلقا بموجب أحكام اتفاق السلام.

ورابعا، نحن نرحب باستمرار دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الإشراف على الانتخابات البلدية المقبلة في البوسنة والهرسك. ويبدو أن هناك اتفاقا كاملا من قبل الجميع على هذا الدور. ولا يسعنا الآن إلا أن نجتهد من أجل إجراء هذه الانتخابات على الفور، ولكي يعمل الجميع، بما في ذلك الفعاليات الدولية، على تعزيز معايير الانتخابات الحرة والنزيهة التي تدعو إليها أحكام اتفاق دايتون/باريس للسلام.

وخامسا، فإنني أود التطرق إلى ذكر قضية لا يبدو أنها تحظى بتوافق آراء فيما بين جميع السلطات في البوسنة والهرسك، فمشروع القرار هذا المعروض على مجلس الأمن، والعديد من القرارات والبيانات الرئاسية الأخرى، وكذلك اتفاق دايتون/باريس للسلام، تدعو إلى التعاون الكامل مع المحكمة والامتثال لها ولأوامرها.

وعلى نحو ما أوجزه آخر تقرير للمحكمة، فإن مستوى التعاون والامتثال يتفاوت إلى حد كبير من بلد إلى آخر في المنطقة، وكذلك فيما بين السلطات ذات الصلة داخل البوسنة والهرسك.

ومن سوء الحظ أنه في حين أن أوامر المحكمة وطلباتها واضحة، وأن أولويتها بموجب القانون الدولي لا يتطرق إليها الشك، فإن السلطات في جمهورية سربسكا تتخذ رأيا مفاده أن دستورها المحلي يرفض الامتثال.

لقد كنت من المفاوضين المباشرين في اتفاق دايتون/باريس للسلام ومن الموقعين عليه، وليس ثمة شك في أن الامتثال الكامل ليس مأمورا به فقط بموجب القانون الدولي - ومن قبل هذا المجلس واتفاق السلام ومؤتمري باريس ولندن السابق الإشارة إليهما - ولكن الأهم من ذلك، أن دستورنا الجديد الذي اعتمدته جميع الأطراف في دايتون وباريس، يأمر بذلك، ومما لا ريب فيه أنني ما كنت لأوافق وأوقع على اتفاق السلام بخلاف ذلك.

وهذا هو السبب الذي يجعل الشك لا يتطرق إلى وأنا أعرب، كممثل دائم للبوسنة والهرسك، عن هذا الموقف دون تحفظ أمام هذا المجلس. إن المتطلب القانوني والدستوري للامتثال للمحكمة يسري على الجميع على قدم المساواة، وقد تصرفت حكومتنا المركزية باتساق كامل مع هذا المبدأ فقامت بتسليم جميع الأشخاص الصادرة بحقهم عرائض اتهام للمحكمة ممن يخضعون لسلطتها بغض النظر عما إذا كانوا من الصرب أو الكروات أو البوسنيين المسلمين.

وقد عمل البعض، عن غفلة أو بخلاف ذلك، على دعم - أي إعطاء تأييد معنوي - موقف غير المتمثلين بالحجة بأن المحكمة غير محايدة إلى حد ما. ويبدو أن الحجة لا تستند إلا إلى الأرقام، لأن العدد الأكبر من الأفراد الذين صدرت بحقهم عرائض اتهام كانوا من الناحية الإثنية من الصرب في حين أن العدد الأصغر منهم من البوسنيين المسلمين.

أولا، ليست هذه قضية تتعلق بالأصول الإثنية أو الذنب الإثني الجماعي. إننا نرفض الذنب الجماعي. وإنما هذه قضية أفراد وسلطة دولة مسؤولة عن الجرائم الشنيعة التي ارتكبت.

وثانيا، فحتى الحجة العددية لا تستقيم. فمن الناحية الفعلية، تسبب الامتثال الكامل للحكومة المركزية للبوسنة والهرسك وعدم تعاون الآخرين، في أن عدد من سلموا للمحكمة من البوسنيين المسلمين أكبر، بشكل مثير للسخرين، من أفراد الجماعات الإثنية الأخرى. بالنسبة لنا، فإن جميع مواطنينا، بصرف النظر عن المجموعة العرقية التي ينتمون إليها أو دياناتهم يستحقون حمايتنا. وفي نفس الوقت، يجب مساءلة جميع الأفراد الذين ارتكبوا جرائم، بصرف النظر أيضا عن خلفياتهم العرقية أو دياناتهم. وهذه مسألة تتعلق بمستقبلنا وبالمصالحة وحكم القانون.

وأخيرا، لقد وجدنا أنه من المهين القول صراحة أو ضمنا بأن المحكمة ينبغي أن تبدي الحيدة بأن توجه، مستقبلا، الاتهام الى نفس العدد من الناس من كل مجموعة عرقية. وسيشكل هذا فعلا إساءة استعمال للعدالة من شأنه أن يحول المحكمة الى محكمة سياسية تستهدف تحقيق الأغراض السياسية للبعض، أو لإعادة صياغة التاريخ وتجاهل الأساس الجوهري للمسؤولية الفردية.

وإنني واثق بأن الأغلبية العظمى ستتفق معي على أن المسألة ليست مسألة نزاهة المحكمة وقضاتها، الذين جاءوا من جميع أركان العالم ومن جميع الخلفيات، ولكنها مسألة التأييد الذي تتلقاه المحكمة من نفس أجهزة الأمم المتحدة التي أنشأتها. وبشأن هذه المسألة العامة الأخيرة أريد أن اختتم بياني في يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أعرب قضاة المحكمة بالإجماع، من إيطاليا الى مصر الى الولايات المتحدة، عن استيائهم الشديد إزاء عدم منح التأييد الكافي لمطالبهم المتكررة بغرض الامتثال لأوامر المحكمة، واحساسهم المتزايد بأن المحكمة يجري تهميشها. والحق أنه من المؤسف تماما أن قضاة المحكمة لا يمكنهم الهروب من هذا الشعور العميق. والأسوأ من ذلك أن يتكشف أن مخاوفهم حقيقية.

وفي هذا السياق، نود أن نؤيد الموقف، المعلن في مشروع القرار، والقائل بأن المسؤولية الرئيسية عن اتفاق السلام تقع على كاهل الأطراف. ومن الحقيقي أيضا أن المجتمع الدولي، وبخاصة أكثر متبني اتفاق السلام نفوذا وتأثيرا، لهم دور جد حاسم - وأؤكد على كلمة "حاسم" - في بعض الجوانب الرئيسية لاتفاق السلام. وبعض الموقعين - وقد فشلوا في الوفاء بالتزاماتهم بمقتضى اتفاق السلام، وبخاصة فيما يتعلق بالتعاون الكامل مع المحكمة - ينتظرون ليروا ما إذا كان متبنوا اتفاق السلام هؤلاء سيتخلون عن الاتفاق أو على الأقل عن مجرد هذا العنصر من عناصر الاتفاق. وأيا كان الأمر، سيكون هذا بمثابة كارثة إذ يؤدي بعملية السلام الى فشل ذريع.

من الواضح أن الأطراف يجب أن يكونوا في آخر الأمر مسؤولين عن مستقبلهم، مستقبلنا. ومع ذلك، لا يزال الجهود القيمة التي يقوم بها مجلس الأمن، وفريق الاتصال، ومختلف الأطراف الدولية على الساحة والمحكمة، عوامل أساسية لا غنى عنها من أجل السلام. ويظل دور المجتمع الدولي لدعم عملية السلام دورا لا يمكن تجنبه وان كنا جميعا نأمل - بطبيعة الحال أن يتناقص تدريجيا.

أود أن اتناول نقطة واحدة أخيرة تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن اسهام المحكمة في السلام - كما قلنا - حيوي وحاسم. ومع ذلك، فإن المحكمة محكمتنا جميعا، ومحكمتكم. والقصد منها إحقاق العدل للضحايا البوسنيين. ولكن هؤلاء هم ضحايا انتهاكات لأبسط قواعد القانون الإنساني الدولي. وبصورة أوسع نطاقا، نحن جميعا ضحايا هذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وما لم ندعم المحكمة بصدق وفعالية، سيكون هذا ظلما آخر يحيق بنا جميعا وبالضحايا البوسنيين أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم للبوسنة والهرسك على كلماته الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو الممثل الدائم لأيرلندا، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن اتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والدول المرتبطة الآتية تؤيد هذا البيان: بلغاريا، بولندا، الجمهورية

التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، ليتوانيا، هنغاريا، كما تؤيد ايسلندا أيضا هذا البيان.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس هذا المساء يعد تأكيدا مجددا من جانب المجتمع الدولي لاستعداده لتأييد تعزيز السلام والديمقراطية في البوسنة والهرسك بمواصلة توفير بيئة الاستقرار والأمن اللازمة التي يمكن أن تتحقق فيها الأهداف الهامة لاتفاق السلام. والاتحاد الأوروبي، الذي سيساهم كثيرون من أعضائه في قوة المتابعة، القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، إنما يرحب بقرار الإذن بإنشاء القوة. كما نشيد بالرجال والنساء من الأمم العديدة التي شاركت في القوة المتعددة الجنسيات التي أنشئت بمقتضى القرار ١٠٣١ (١٩٩٥) للمساهمة الكبرى التي قدمها لعملية السلام. ونعرب عن تقديرنا أيضا للعمل المتفاني الذي يقوم به الممثل السامي والفريق العامل معه وكذلك فرقة عمل الشرطة الدولية، ونرحب بالتعهد الذي قطع لتعزيز الدور الذي يقوم به كل منهما في الفترة المقبلة.

والمرحلة المقبلة يجب أن تكون لاستكمال الانجازات التي تحققت في الأشهر الاثنى عشر الماضية. والمسؤولية عن القيام بذلك وعن تحقيق المصالحة والانعاش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تقع أساسا على عاتق سلطات ومواطني البوسنة والهرسك. وما لم يكونوا مستعدين لتحمل المسؤولية الكاملة عن عمل دولتهم فلا يمكن ضمان استمرار دعم المجتمع الدولي بتقديم موارد بشرية ومالية ضخم جدا. ولذلك يجب أن يكون مفهوما بوضوح أنه بدون الالتزام التام من جانب سلطات البوسنة والهرسك بالوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاق السلام، سيتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعيد النظر في مدى اشتراكه في عملية السلام.

والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به كانا في الصدارة في مجال تقديم المجتمع الدولي المساهمات الى البوسنة والهرسك. مقدمين، في ١٩٩٦، أكثر من بليون من الدولارات في شكل مساعدات مالية، بما في ذلك المعونة الإنسانية. وتنوع آليات الدعم، بدءا من المساعدة الإنسانية الى التعمير والمساعدة على الانتقال الى الاقتصاد السوقي، ليس له سوى غرض واحد: أن تتطور البوسنة والهرسك الى مجتمع سياسي يسوده العدل والاستقرار وله اقتصاد سوقي يرتبط باوروبا مستقبلا.

وأحد المكونات الرئيسية للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية الناجحة في البوسنة والهرسك إقامة مؤسسات فعالة. والاتحاد الأوروبي يؤكد أهمية إقامة هذه المؤسسات دون تأخير. ونحن نرحب بتشكيل مجلس الوزراء وندعو أعضاءه الى العمل معا بشكل بناء وفي تعاون. ويمكن لمجلس الوزراء ومجلس الرئاسة الجماعية بل يجب عليهما - أن يضربا المثل للمؤسسات الأخرى على المستويين الوطني والمحلي بإبداء أن من الممكن لها أن تؤدي عملها بفعالية بما يعود بالنفع على شعوب البوسنة والهرسك جميعا، وليس فقط لصالح الكيانات الفردية التي تتألف منها.

إن المؤتمرين اللذين عقدهما مؤخرا مجلس تنفيذ السلام في باريس ولندن، قد أسفرا عن مجموعة من المبادئ التوجيهية للتعزيز المدني لفترة عامين، مقرونة بخطة عمل شاملة للإثني عشر شهرا القادمة. ويستند كلاهما إلى اشتراط قيام جميع الأطراف، بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام، بما في ذلك التعاون مع المحكمة الدولية. وبينما نشرع في مدة الاثني عشر شهرا القادمة من التعزيز، ينبغي أن نركز على المجالات التي كان فيها التقدم بطيئا، وعلى النظر في طرائق تعجيله. إن هدفنا المشترك هو أن نحث بالسلطات، على جميع المستويات، في البوسنة والهرسك على أن تعمل بأسرع ما يمكن على إنشاء دولة متعددة الأعراق، تؤدي جميع وظائفها، ولديها مؤسسات تتمتع بتأييد وثقة جميع المواطنين.

وسعيا إلى هذا الغرض، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد رغبته في أن يسهم، من خلال جميع الوسائل المتاحة له، في تعزيز السلام والاستقرار المستدام ذاتيا في البوسنة والهرسك، وحولها. وسوف يواصل رصده عن كثب لما يحرز من تقدم، وسوف يتخذ الإجراء المناسب ردا على عدم الوفاء بالالتزامات كلما اعتقد ذلك. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، ضرورة اتخاذ تدابير فعالة في المجالات الآتية:

الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات.

إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق حرية التنقل والاتصال بين الكيانات. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة لخفض حالات التخويف والمضايقة.

إزالة العوائق التي تعرقل عودة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى ديارهم، على نحو سريع ومتدرج ومأمون ومنظم. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي يبذلها حاليا مانحون ثنائيون آخرون وتبذلها وكالات الأمم المتحدة - وبصفة خاصة مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين - والمنظمات غير الحكومية، في وضع مشروعات يقصد منها تسهيل عودة اللاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم، في جميع مناطق البوسنة والهرسك. ونناشد جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا مع تلك الهيئات في عملها.

الامتثال الكامل من سلطات البوسنة والهرسك والدول الأخرى لأوامر المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، خصوصا من لم يتعاون مع تلك السلطات تعاونا كاملا لتنفيذ أوامر القبض التي أصدرتها المحكمة، ولم يقم بتسليم المتهمين إلى المحكمة لمحاكمتهم: وإذ يكرر الاتحاد الأوروبي مساندته القوية لعمل المحكمة الدولية، يذكر سلطات البوسنة والهرسك بأن التزاماتها بموجب القانون الدولي لها الأسبقية على أية أحكام واردة في تشريعاتها المحلية أو الوطنية.

الاحترام الكامل لحرية التعبير، بما في ذلك إيجاد وسائط إعلام حرة ومستقلة: ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن ذلك شرط مسبق أساسي لكفالة وجود مجتمع ديمقراطي في البوسنة والهرسك.

التنظيم الناجح لانتخابات بلدية في صيف ١٩٩٧، تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: وفي هذا الصدد ينوه الاتحاد الأوروبي بالأهمية التي يعلقها على كفالة نقاش سياسي كامل وحر ومفتوح، تشترك فيه أحزاب المعارضة جميعا مشاركة كاملة، وتتاح لها حرية الوصول إلى وسائط الإعلام.

إن الاتحاد الأوروبي قد أوضح لمن يعنيهم الأمر أن تطور العلاقات معه في المستقبل سيكون مرتهنا بكيفية أدائهم في تلك المجالات. ونحن نرى أن فرض اشتراط من هذا القبيل، في سياق إقليمي، هو إسهام كبير في عملية السلام برمتها. وفي هذا السياق، أبدى الاتحاد الأوروبي بجلاء انزعاجه الشديد إزاء التطورات التي حدثت مؤخرا في صربيا، على إثر الانتخابات المحلية، وشدد على وجوب احترام المعايير الديمقراطية، بما فيها حق عقد اجتماعات سلمية وحرية الكلام. إن الامتثال لهذه المعايير هو عامل أساسي في تطوير علاقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالاتحاد الأوروبي.

إن هناك الآن فرصة لشعوب البوسنة والهرسك أن تسير قدما في سلام. وسوف تنال كل التأييد والتشجيع من الاتحاد الأوروبي ومن المجتمع الدولي، بينما تسعى تلك الشعوب إلى إعادة بناء حياتها وتعمير بلدها. إن التحديات الماثلة أمامها رهيبة، وسوف تستدعي من جميع من يعنيهم الأمر أن يظهروا سخاء، واستعدادا للوفاق، ورغبة في المصالحة، ولكنها سوف تتطلب، قبل كل شيء، إصرارا على بناء الثقة والتغلب على العداوات الماضية، بصفة نهائية. ونأمل أن يرى عام ١٩٩٧ تلاشيا تدريجيا لما تبقى من توترات وشكوك، ودعما لروح التعاون البناء والإيجابي بين المجتمعات المختلفة التي يمكن أن ينجم عنهما استقرار دائم وازدهار اقتصادي على أساس الاحترام المتبادل والديمقراطية وسيادة القانون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو الممثل الدائم لكندا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يطيب لي أن أتحدث هنا لأعرب عن تأييدي للقرار الذي ينظر فيه مجلس الأمن اليوم بشأن البوسنة والهرسك. يأذن مشروع هذا القرار بإنشاء قوة لتثبيت الاستقرار، ويمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وهاتان العمليتان عنصران أساسيان فيما يبذله المجتمع الدولي من جهود لتعزيز السلام.

إننا نذكر جميعا أنه، منذ أقل من عام، أذن المجلس، بقراره ١٠٣١ (١٩٩٥)، بنشر قوة التنفيذ، للمساعدة على تطبيق اتفاقات دايتون. وقد أحرزنا قدرا من التقدم منذ هدنة العام الماضي. ومن ضمن الإنجازات التي تحققت يجدر بنا أن ننوه بعقد انتخابات وطنية في أيلول/سبتمبر الماضي، وإنشاء مؤسسات بوسنية مشتركة، وإن يكن هذا الإنشاء محدودا.

بيد أنه من الواضح أن الكثير لا يزال ينتظر الانجاز من أجل ضمان تحقيق سلم دائم. وهناك مسألة هامة لا بد من التركيز عليها، وهي محاكمة مجرمي الحرب. إن السلام لا يمكن أن يكون دائما إلا إذا كان مصحوبا بالعدل. ونحن

نرى أن نجاح عمل المحكمة الدولية أمر جوهري لتحقيق الاستقرار في المنطقة. إن إفلات الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب من العقاب يمثل تهديدا لبقاء عملية السلام. فيجب بذل الجهود لضمان نجاح المحكمة وكفالة تقديم المذنبين إلى ساحة العدالة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الأطراف البوسنية والدول المجاورة تقع على كاهلها المسؤولية الرئيسية لتسليم مجرمي الحرب إلى المحكمة. وفي الوقت نفسه، تقع على كاهل المجتمع الدولي مسؤولية تشجيع وكفالة وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها في هذا الصدد. لقد اتفق في مؤتمر لندن على أن يتولى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام تقييم الامتثال لأحكام دايتون الخاصة بجرائم الحرب، بغية النظر في إمكان قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير إضافية. ونحن نعتقد، بصفة خاصة، أن امتثال الأطراف يجب أن يكون من العوامل التي تدخل في المناقشات المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية الدولية الجارية.

إن مسؤولية تنفيذ السلام قد انتقلت تدريجيا، وعلى النحو الواجب، إلى الأطراف الموقعة على اتفاقيات دايتون. ويتعين على البوسنيين أنفسهم أن يكونوا بنائي السلام الحقيقيين. ويجب على جميع البوسنيين أن يظهروا المرونة اللازمة لتصريف شؤون بلدهم بنجاح. غير أن المجتمع الدولي سيظل، بالطبع، ضالعا بنشاط في هذه الجهود. إن مؤتمري باريس ولندن قد حددا أهداف مشاركة المجتمع الدولي خلال العامين القادمين. وستواصل كندا، من جانبها، تقديم مساعدة ذات شأن، مع التركيز على البرامج الإنسانية، والتطوير الديمقراطي، وإعادة البناء الاجتماعي، والتعمير الاقتصادي.

إن الوجود العسكري المستمر هو جزء هام وضروري من هذه المشاركة الدولية. وسوف تساعد قوة تثبيت الاستقرار، التي ينظر فيها المجلس اليوم، على كفالة بيئة أمنية مستقرة خلال فترة التعزيز المدني، وتقدم مساندة للانتخابات البلدية في العام القادم، وتسهم في بلوغ أهداف تحديد التسلح، وتدعم التنفيذ المدني لاتفاق السلام، وتردع أي اندلاع للقتال.

بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار يمكنها وينبغي لها أن تتخذ نهجا أكثر تشددا إزاء مسألة مجرمي الحرب. ولقد وافق المشاركون في مؤتمر لندن على أن استمرار إفلات الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب من العقاب يمثل تهديدا لبقاء عملية السلام. وكندا اقترحت سلسلة من التدابير للقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، وفقا لولايتها المأذون بها، وهي التدابير التي نعتقد أنها ستزيد الضغط على الأشخاص المتهمين وعزلتهم، لا سيما الأشخاص الفاعلين بنشاط في مجتمعاتهم المحلية، وستفضي إلى احتجازهم ونقلهم إلى لاهاي.

ومنذ بداية تدخل المجتمع الدولي، كان الأفراد العسكريون والمدنيون من كندا موجودين في البوسنة، أولا من خلال قوة الأمم المتحدة للحماية وبعدها قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. ونحن ملتزمون بكفالة أن ينجم عن هذا الاستثمار إحلال سلام دائم وراسخ. ولهذا السبب، ستشارك كندا في القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار بإسهام أكبر يصل إلى ٢٠٠ ١ جندي. ونرحب بحقيقة أن قوة تثبيت الاستقرار ـ على غرار سابقتها قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات ـ ستكون بحق قوة دولية تتألف من جنود تابعين لـ ٣٢ بلدا.

وفيما تتحول قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات الى قوة لتثبيت الاستقرار أصغر حجما، ستنطوي الأنشطة المدنية على أهمية متزايدة في عملية بناء السلام. فبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ولا سيما فرقة عمل الشرطة الدولية ومركز الأمم المتحدة لعمليات الألغام، ستواصل الاضطلاع بدور هام في هذه الجهود. ولهذا السبب، نؤيد تأييدا كاملا تجديد ولاية البعثة.

إن تدريب وإعادة هيكلة قوات الشرطة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك مهمتان أساسيتان. ومن أجل هذا الغرض، فإن التحدي الماثل أمام فرقة عمل الشرطة الدولية يكمن في مساعدة مختلف السلطات في البوسنة على تخفيض عدد ضباط الشرطة، في حين يتم وضع الضباط الباقين ـ المعاد تدريبهم ـ تحت مراقبة شفافة ومدنية وديمقراطية. ومثلما يلاحظ الأمين العام في تقريره عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة، أحرز بعض

التقدم صوب تحقيق هذه الأهداف؛ ومع ذلك، فإن فرقة عمل الشرطة الدولية تظل ضرورية لمساعدة الأطراف على تحقيق هذا الغرض.

وترحب كندا أيضا بعمل مركز عمليات الألغام الذي أسهمنا فيه بتقديم الموارد والأفراد على حد سواء. فأنشطة إزالة الألغام في البوسنة ضرورية لبناء السلام وإعادة بناء الاقتصاد.

ومن خلال إسهاماتنا في قوة تثبيت الاستقرار، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وفي جهود التعمير والمصالحة، تبقى كندا ملتزمة بمساعدة الأطراف على تعزيز السلام. ومشروع القرار الذي ينظر مجلس الأمن فيه اليوم يؤكد أيضا على استمرار انخراط المجتمع الدولي في عملية بناء السلام. ومع ذلك، وفيما ندخل في السنة الثانية من عملية التنفيذ، سيجري التركيز في الدرجة الأولى على الأطراف أنفسها؛ وإن الوفاء بتعهداتها والتزاماتها لا غنى عنه من أجل إحلال السلام الدائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي الممثل الدائم للنرويج. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب الحكومة النرويجية بمشروع القرار المعد ليعتمده مجلس الأمن اليوم. ومن شأن مشروع القرار هذا أن يأذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار لمتابعة العمل الذي بدأته بنجاح كبير قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات في الإسهام في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وتعتقد النرويج اعتقادا قويا أن وجود قوة عسكرية متعددة الجنسيات مع ولاية قوية لها أمر لا يزال مطلوبا في البوسنة. ونحن نؤيد ولاية مدتها ١٨ شهرا، حتى تتمكن القوة من توفير الأمن والاستقرار، وتوفير الوقت لتعزيز عملية السلام.

إن النرويج ستسهم إسهاما كبيرا في القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، مثلما فعلنا في قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وقبلها في قوة الأمم المتحدة للحماية. ورهنا بالموافقة البرلمانية، سنسهم بأكثر من ٧٠٠ جندي في القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار.

والنرويج مستعدة أيضا لمواصلة الإسهام بدرجة كبيرة في تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق السلام. فبالنسبة لعام ١٩٩٧، تخطط الحكومة النرويجية لتخصيص ما يزيد على ١٦٠ مليون دولار من أجل إعادة بناء البوسنة، ولمشاركتنا العسكرية في قوة تثبيت الاستقرار. وسنواصل تنفيذ برنامجنا لتقديم المساعدة في المدى القصير. وسنزيد جهودنا للتعمير في المدى البعيد. وفي تنفيذنا لهذين البرنامجين، سنقيم باستمرار كيفية استغلال إسهامنا بأفضل طريقة وبأجدى طريقة من حيث التكلفة.

إن المهام والاحتياجات المرافقة لإعادة البناء المدني في البوسنة كثيرة. وقد يبدو إذن من قبيل المفارقة أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يستثمر مرة أخرى في الموارد العسكرية. وينبغي أن نبقي في بالنا أن قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات لم تهيئ جوا عاما مستقرا للجهود المدنية فحسب، ولكن وفرت أيضا دعما معينا لهذه الجهود. وبدون أن تردع الأطراف عن استئناف الأعمال العدائية العسكرية بوجود القوة المتعددة الجنسيات المقرر أن يؤذن بها اليوم، فإن التنفيذ المدني سيكون في الواقع أمرا صعبا للغاية.

ولقد وضع المجتمع الدولي الآن حدا زمنيا لانخراطه في البوسنة، وذلك في المجالين المدني والعسكري على حد سواء. وعندما تغادر القوة المتعددة الجنسيات بعد انتهاء ولايتها، يجب توفير الاستقرار المتواصل عن طريق الاتفاقات المتعلقة ببناء الثقة وتحديد الأسلحة، وهي الاتفاقات التي تم توقيعها في فيينا وفلورنسا في وقت سابق من هذا العام. وهذه الاتفاقات تحد من حجم القوات واستعمالها، ومن الأهمية الحاسمة بالنسبة لاستقرار المنطقة أن يحترم الجميع الالتزامات المتعهد بها، والجداول الزمنية المتفق عليها.

وفي مؤتمر تنفيذ السلام الذي انعقد في لندن الأسبوع الماضي، فإن مركز التنفيذ المدني للاتفاق كان موضع دراسة مستفيضة. ولقد أحرزت إنجازات هامة في بعض المجالات، فأجريت الانتخابات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وتنشأ الآن مؤسسات جديدة

ومشتركة. والتحدي المقبل سيتمثل في جعل هذه المؤسسات تعمل بطريقة فعالة وديمقراطية ارتكازا على أحكام وروح اتفاق السلام.

ولقد تم بحق التأكيد في مؤتمر لندن على إسهامات فرقة عمل الشرطة الدولية. ونجاح فرقة العمل في مساعدة الأطراف على إنفاذ القوانين الحديثة والديمقراطية في البوسنة سينطوي على أهمية حاسمة لتطوير مجتمع مدني بصورة عامة.

ويجب أن تكمل المؤسسات الديمقراطية وسائط إعلام حرة ومستقلة. ويجب على قادة البوسنة والهرسك وكيانيها أن ينشئوا إطارا قانونيا يسمح بتعددية وسائط الإعلام. وهذا الأمر سيكون ضروريا لصون السلم ولعملية المصالحة وإضفاء الطابع الديمقراطي على البلد. وتزمع النرويج على زيادة دعمها لبناء الديمقراطية ووسائط الإعلام الحرة والمستقلة وذلك عن طريق توفيرها المساعدة المالية والخبرة والتدريب. وأهمية وسائط الإعلام المستقلة تظهرها حاليا التطورات الجارية في صربيا، حيث يضطلع عدد صغير من محطات الإذاعة والصحف بدور حاسم في دعم المقاومة الشعبية لحكومة ترفض الامتثال للقواعد الديمقراطية.

ونلاحظ مع الأسف الشديد أنه أحرز تقدم ضئيل في مجالات هامة لعمليات السلام أو أنه لم يحرز تقدم فيها. ومثلما أشير إليه عدة مرات سابقا، فإنه من غير المقبول أن يطلب إلينا أن نسهم في إعادة بناء المنازل - بغية إتاحة عودة اللاجئين - عندما يتم تدمير المنازل القائمة بغية منع اللاجئين من العودة. وليس من المقبول أن نمول عمليات إزالة الألغام المكلفة - بغية تيسير حرية الحركة وفي الوقت نفسه تزرع ألغام جديدة لمنع الناس من التحرك بحرية. فحرية الحركة، على الرغم من أنها مفهوم أساسي لاتفاق دايتون للسلام، ما زالت معدومة. علاوة على ذلك، فإن سجل الأطراف للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة غير مرض. وينبغي أن نصر جميعا على أن تحسن جميع الأطراف تعاونها مع المحكمة دون إبطاء.

إن الرسالة التي تلقاها زعماء البوسنة والهرسك في لندن كانت صريحة وواضحة: ومفادها أن المجتمع الدولي عاقد العزم على مواصلة حضوره وبذل جهوده في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية. وتعبئة الموارد الدولية لهذا الغرض نفعا للبوسنة والهرسك أمر مؤثر. ولكن يجب أن يترافق مع تعبئة سياسية قوية ومتساوية من جانب سلطات البوسنة والهرسك وكياناتها. فبلدها وشعبها في خطر. ويجب أن يجعلوا اتفاق السلام نافذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على القائمة هو الممثل الدائم لتركيا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال الحالة في البوسنة والهرسك تشغل مكانا هاما في جدول أعمال السلم والأمن في البلقان وفيما وراءها.

والتطورات التي جرت قبيل اتفاقات دايتون للسلام أثبتت مرة أخرى أن الافتقار الى الرد الدولي السريع والحازم على العدوان يفضي الى تفاقم الأزمة ويسبب معاناة بشرية تجل عن الوصف ويجعل إيجاد الحلول عملية صعبة. ولقد شهدنا هذا التطور المأساوي في البوسنة والهرسك.

واتفاقات دايتون - باريس للسلام تشكل منعطفا في طريق تداعي الأحداث في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد نود أن نعرب عن كامل تأييدنا للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته، الموقع في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والذي يشكل الآلية الرئيسية لتحقيق سلام عادل ودائم في البوسنة والهرسك، وكذلك تحقيق الاستقرار في المنطقة ولإعادة توحيد الدولة على جميع المستويات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن من أجل مساعدة البوسنة والهرسك في هذا المسار وكذلك في جهود التعمير الجارية الآن بغية تضميد جراح الحرب وتحقيق السلام والأمن والاستقرار في هذا البلد الأوروبي ذي الأهمية الحيوية.

تشارك تركيا، مع دول أخرى، مشاركة نشطة في تنفيذ الجانب العسكري والجانب المدني على حد سواء لاتفاقات دايتون للسلام. ونشعر أن من واجبنا أن نواصل مراقبة مستوى امتثال الأطراف لتنفيذ اتفاقات دايتون للسلام. وتعارض تركيا معارضة شديدة النهج الانتقائي الذي اختاره الكيان الصربي فيما يتعلق بتنفيذ بعض أحكام الاتفاق.

ولهذا، من الضروري أن تنفذ دون إبطاء جميع الشروط التي توختها اتفاقات دايتون للسلام بما في ذلك عودة اللاجئين والمشردين الى ديارهم. ولئن كنا نرحب بالاهتمام الذي أولي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وبإنشاء مؤسسات مشتركة جديدة، وفقا لأحكام اتفاق السلام، فإننا نأسف لاستمرار وضع العراقيل أمام اللاجئين والمشردين الذين يرغبون في العودة الى ديارهم. وندعو جميع الأطراف، بما في ذلك المنظمات الدولية ذات الصلة والدول الأعضاء، الى الإسهام في تهيئة الظروف اللازمة لتسهيل عودتهم.

نود أن نؤكد على أهمية عمل المحكمة الدولية في عملية المصالحة في البوسنة والهرسك. ونؤيد تماما جهود المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، ونعتقد أن الدول والأطراف في اتفاق السلام ينبغي أن تفي بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة. وفي هذا الصدد نود أن نسترعي اهتمام مجلس الأمن الى التقرير السنوي الثالث للمحكمة الدولية الذي ينص في جزء منه على ما يلي:

"لقد اختلفت درجة التعاون اختلافا كبيرا بين تلك الدول والكيانات. فجمهورية البوسنة والهرسك كانت أكثر الأطراف تعاونا: فقد ردت على كل مذكرة من المذكرات التي وجهت اليها تقريبا، موضحة عدم قدرتها على تنفيذ أوامر القبض في الأراضي البوسنية التي لا تقع تحت سيطرتها". (S/1996/665، الفقرة ١٦٧)

ويرد في التقرير أيضا أن جمهورية سربسكا أخفقت في تنفيذ أي من عشرات أوامر القبض التي وجهت اليها ولم توضح عدم قدرتها على القيام بذلك أو فشلها فيه.

ومن المؤسف أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) صورت كطرف له سجل يكاد يكون على نفس الدرجة من السوء من حيث التعاون مع المحكمة. ومن المهم أن نلاحظ أنه بموجب اتفاق دايتون فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مسؤولة عن تعاون الكيان الصربي وامتثاله، كما هي مسؤولة عن نفسها تماما.

وترحب تركيا بالخطوات الإيجابية التي اتخذت لتطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والبوسنة والهرسك. وتشجع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على الوفاء بمتطلبات إقامة علاقات دبلوماسية مع البوسنة والهرسك دون أية شروط مسبقة ونعتقد أن هذا التطور سيذلل أي عقبة تعترض طريق التطبيع.

ونرحب أيضا باتفاقي الحد من الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي الموقعين في فيينا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفي فلورانسا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ باعتبارهما صكين حيويين لضمان الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك نشعر بالإنزعاج إزاء التقارير التي تفيد عدم امتثال بعض الأطراف لأحكام هذين الاتفاقين. إن حرص المجتمع الدولي الذي لا يتزعزع على تنفيذ هذين الصكين أمر حيوي من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

ويحدونا الأمل أن المخالفات والخروقات التي ووجهت في الانتخابات التي جرت في ١٤ أيلول/سبتمبر، وبصفة خاصة من جانب البوسنيين، سيتم القضاء عليها في المستقبل، وأنه يمكن عن طريق تعاون جميع الأطراف مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تجري فورا انتخابات حرة وعادلة في البوسنة والهرسك على المستوى البلدي/المحلي.

وفيما يتعلق بالتعمير، يسعدنا أن نلاحظ الأثر الإيجابي للمؤتمرين السابقين لإعلان التبرعات المعقودين في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ واللذين شارك فيهما الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. ومهما قلنا لن نغالي في التأكيد على الحاجة الملحة الى توفير المساعدة المالية والفنية التي جرى التعهد بتقديمهما في جهود التعمير. إن الإنعاش الاقتصادي أمر أساسي في عملية المصالحة لتحسين ظروف المعيشة والمحافظة على سلم دائم في البوسنة والهرسك وفي المنطقة كلها.

وترحب تركيا باستنتاجات اجتماع المجلس التوجيهي الوزاري ورئاسة البوسنة والهرسك المعقود في باريس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لتحديد المبادئ

التوجيهية لعملية السلام في البوسنة والهرسك وفقا لاتفاق السلام.

وأخيرا ترحب تركيا بانتهاء مؤتمر تنفيذ السلام الذي عقد في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر والذي التزمت فيه الأطراف البوسنيين والمجتمع الدولي بخطة عمل تفصيلية لتنفيذ اتفاق السلام.

وفي هذا الصدد، نود أن نوضح أن رفع الجزاءات الاقتصادية ينبغي ألا ينظر اليه باعتباره افتقارا في تصميم المجتمع الدولي. بل بالأحرى يجب أن يعتبر بادرة حسنة النية من جانب المجتمع الدولي لتشجيع جمهورية سربسكا على أن تصبح عنصرا موحدا وشريكا للبوسنة والهرسك يمكن الاعتماد عليه. وقرار مجلس الأمن ١٠٧٤ (١٩٩٦)، في الفقرة ٥ من المنطوق، لا يستبعد إعادة فرض الجزاءات إذا أخفق أي طرف إخفاقا كبيرا في الوفاء بتعهداته بموجب اتفاق السلام. وقد اعترفت بهذه الحقيقة أيضا الفقرة الخامسة من المبادئ التوجيهية لخطة الدعم المدنية لعملية السلام.

إن قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، تلعب دورا حاسما منذ وزعها حتى الآن في الحفاظ على السلام والنظام وضمان تقدم عملية السلام في طريقها الصعب، إن هشاشة الحالة العامة في البوسنة والهرسك تتطلب من المجتمع الدولي أن يتحرك بترو وعزيمة عند التفكير في مستقبل البوسنة والهرسك.

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات قد جمّعت ٣٣ بلدا من بلدان حلف شمال الأطلسي والبلدان الأخرى في تحالف غير مسبوق من أجل تحقيق السلام والاستقرار وإعادة البناء السياسي والاقتصادي. وعلى الرغم من أن مهمة هذه القوة قد أنجزت، فإن التواجد العسكري الدولي ما زال مطلوبا لتوفير الاستقرار الضروري لتوطيد السلام. وكما جاء في بيان الاجتماع الوزاري لمجلس شمال الأطلسي المعقود في بروكسل قبل يومين، فإن حلف شمال الأطلسي على استعداد لتنظيم وقيادة القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، التي سيأذن لها قرار مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بأن تحل محل قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات.

وتعتقد تركيا أن قوة تثبيت الاستقرار، بوصفها خلفا لقوة التنفيذ، ستسهم في تهيئة الآمنة اللازمة لتوطيد السلام وتثبيته، وردع استئناف الأعمال العدائية، أو وقفها اذا لزم الأمر. كما أن استمرار مهمة قوة تثبيت الاستقرار مهمة لنجاحها. وتركيا على استعداد للإسهام في هذه القوة.

ونود أن نؤكد أنه من الأهمية بمكان أن يعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده الكامل لسيادة البوسنة والهرسك، وتواصلها القانوني وسلامتها الإقليمية، وأن يطلب من الذين يعرقلون السلام أن يمتثلوا امتثالا كاملا للأحكام ذات الصلة في اتفاق دايتون للسلام ومرفقاته، بما في ذلك دستور البوسنة والهرسك.

ونغتنم هذه الفرصة لنطلب أيضا من جميع الأطراف أن يتعاونوا بشكل كامل مع قوة تثبيت الاستقرار ومع فرقة عمل الشرطة الدولية.

وختاما، نقول إن الوقت الحالي هو أنسب وقت لأن يبين مجلس الأمن أنه ملتزم بقوة بدعم أحكام اتفاق السلام وضمان الامتثال لها، وإن المجلس يتوقع من جميع الأطراف أن تفعل نفس الشيء. ولا يخالجنا أدنى شك في أن مشروع القرار المطروح على المجلس سيوجه الرسالة الصحيحة والواضحة في هذا الصدد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو الممثل الدائم لأوكرانيا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار هذا، يكون قد وضع النقط على الحروف فيما يتعلق بهذه القضية التي تجري مناقشتها منذ اللحظة الأولى لظهورها تقريبا. والمجتمع الدولي عاقد العزم على القضاء على أحد أكثر الصراعات إراقة للدماء في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وخلال العام الماضي، كثيرا جدا ما سمعنا سؤالا يتردد عما إذا كان تنفيذ اتفاق دايتون فعال بقدر كاف. وتعتقد أوكرانيا أن الرد ينبغي أن يكون إيجابيا.

وليس بوسع المرء إلا أن يعترف بأن الفصل الفعال بين الأطراف المتصارعة، واستمرار وقف إطلاق النار والسلام يسودان الآن في المنطقة. ولم يمت أي بوسني واحد في صراع عسكري في عام ١٩٩٦. ويعتقد وفد بلدي، وهذا ما نراه فعلا، أن دولا أخرى تشاطرنا تماما الرأي الذي مؤداه أن الجانب العسكري من اتفاق دايتون، الذي تم تنفيذه إلى حد كبير يمكن اعتباره نجاحا له دلالته للمجتمع الدولي.

وبعد أن أنجزت قوة التنفيذ مهمتها، فإنها لا تزال تضطلع بدور أساسي. فستنقضي عدة أعوام قبل أن يستسلم في النهاية الإحساس بالمرارة والرغبة في الانتقام للتسامح والمصالحة. فنحن لا يمكن أن نترك شعوب البوسنة والهرسك في منتصف الطريق المؤدي إلى السلام. وبعد أن وطد المجتمع الدولي نفسه على إنجاز مهمة السلام، لا بد له من أن يجعلها تنجح. وفي الوقت نفسه، نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن المسؤولية النهائية عن إقامة السلام الدائم في المنطقة تقع على عاتق الشعوب التي تعيش فيها.

ولا بد لنا من أن ندرك أنه بينما توقفت الحرب في البوسنة فإن السلام في البوسنة ما زال بعيدا عن أن يستعاد بالكامل. فهناك عدد من الأسباب الرئيسية للحرب الأهلية التي كانت مندلعة في البوسنة والهرسك ما زال يتعين القضاء عليها. وإن استمرار التواجد الدولي المضمون، عسكريا ومدنيا، هو الذي يستطيع منع استئناف الأعمال العدائية ولو على نطاق ضيق.

ولهذا السبب بالذات، يؤيد وفد بلدي أحكام الجزء الثاني من مشروع القرار، التي تنص على استمرار تواجد القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك لفترة ١٨ شهرا.

إن مثل هذه البعثة ستسهم في تعزيز الثقة - وتدابير بناء الثقة، وتضمن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام فيما يتعلق بتحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي. وفي نفس الوقت، ستقدم قوة تثبيت الاستقرار دعما واسع النطاق لإعادة البناء الاقتصادي وإعادة تأهيل المجتمع المدني في البوسنة والهرسك.

إن بلدي، إذ يدرك مسؤوليته عن صون السلم والأمن في أوروبا، فإنه مستعد للاشتراك في عملية جديدة في البوسنة في عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من حالتنا الاقتصادية المحلية بالغة الصعوبة فإن حكومة أوكرانيا لا تألو جهدا في سبيل تخصيص الموارد المالية اللازمة التي ستمكنها من الاستمرار في إيفاد الكتيبة الأوكرانية التي تخدم حاليا مع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات.

غير أن تواجد القوة العسكرية وحدها، مهما كانت قوتها، لن يؤدي فورا إلى إرساء السلام في البوسنة. فبناء السلام عملية صعبة تستغرق وقتا وتتطلب صبرا فضلا عن توفر الموارد المالية والمادية. لذلك يعتقد وفد بلدي أن إعادة البناء الاقتصادي والتنمية في البوسنة والهرسك هما السبيل الوحيد الذي يمكن أن يساعد في إقامة دولة قوية وموحدة.

وفي رأينا أنه في عملية إعادة البناء والتعمير في البوسنة والهرسك، ينبغي إيلاء الأولوية القصوى للمشاريع التي ستساعد على النهوض بالتعاون الاقتصادي بين الاتحاد وجمهورية سربسكا وكذلك في إطار الاتحاد ذاته. وينبغي أن توفر مثل هذه المشاريع المشتركة قبل كل شيء تنمية شبكات النقل والطاقة المشتركة وبناء مستوطنات للاجئين والمشردين. ولا بد من أن تتمتع كل المجموعات الإثنية في البوسنة والهرسك على قدم المساواة بمزايا إعادة البناء الاقتصادي السلمي، بما في ذلك المساعدة المالية الدولية. ويؤيد وفد بلدي أحكام خطة العمل التي اعتمدها مجلس تنفيذ السلام في مؤتمره الأخير المعقود في لندن يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والتي تصر على استمرار الارتباط بين تقديم المساعدة لإعادة البناء والتزام سلطات الاتحاد وجمهورية سربسكا بتنفيذ اتفاق السلام بنطاقه الكامل.

وتعلق أوكرانيا أهمية خاصة على اشتراك إمكاناتها الصناعية في عملية التعمير الاقتصادي وإعادة بناء اقتصاد البوسنة والمدمر. وقد أعلن ممثلو بلدنا مرارا وتكرارا أن مثل هذه المشاركة ستعتبر بمثابة تعويض عن بلايين الدولارات التي خسرتها أوكرانيا نتيجة لمراعاتها الصارمة للجزاءات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن أوكرانيا بمعاناتها من تلك الخسائر الاقتصادية ساهمت بشكل مباشر في بدء عملية دايتون.

أما عن الجزء الثالث من مشروع القرار، فيشاطر وفدي الرأي المعرب عنه في الفقرة ٢٩. ويعتمد التنفيذ الناجح لمهام قوة مهمة الشرطة الدولية بالتأكيد على نوعية، وخبرة أفرادها ومهاراتهم الفنية. وفي الوقت الحاضر، أنجز ٣٣ من رجال الشرطة الأوكرانية مهمتهم في البوسنة والهرسك. ودخلوا جميعا في دورات تدريبية خاصة نظمتها وزارة الشؤون الداخلية في أوكرانيا وتعرفوا على تقاليد وثقافات الناس في البوسنة والهرسك. ونحن نشعر بالسعادة لأن مسلكهم المحايد وغير المتحيز بالنسبة لجميع ممثلي المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك يسهم في تعزيز القانون والنظام في هذا البلد.

وتشكل مشاكل إزالة الألغام عقبة كأداء على طريق حياة سلمية ومستقرة وتشكل تهديدا مباشرا لسلامة الأفراد الدوليين المدنيين والعسكريين، وهذا هو السبب الذي من أجله نعتبر أن من الضروري تكثيف الجهود من أجل حل هذه المشاكل. ويقف بلدي على أهبة الاستعداد لإرسال خبرائه العسكريين لتدريب البوسنيين في تقنيات إزالة الألغام وللمشاركة في البرامج المقبلة التي ينفذها مركز عمل الأمم المتحدة لإزالة الألغام. ويشعر وفدي بالارتياح لأن هذه المسألة وجدت تعبيرا عنها في خطة العمل المذكورة.

لقد أثبت تاريخ الخمس سنوات الماضية من الصراع على أراضي يوغوسلافيا السابقة على نحو مقنع أن مفهوم المؤرخ الروماني الذي كتب ذات مرة أن السلم المستتب أفضل وأأمن من نصر متوقع، فهمه في النهاية المجتمع الدولي مثلما فهمته أطراف الصراع. وهذا ما يجعلنا أكثر ثقة في النجاح النهائي لجهودنا المشتركة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شارك وفدي في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عندما قرر المجلس الموافقة على تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، أو اتفاق دايتون للسلام. ويسعدنا أن نلاحظ أن التقدم الملموس قد أحرز في تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما في جوانبه العسكرية: فقد توقف القتال وتم الفصل بين الأطراف المتحاربة، بينما احترم وقف إطلاق النار بصفة عامة.

وفي هذا المقام، أسهم وجود قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك، بقدر كبير حقا في وقف الأعمال العدوانية وتعزيز السلم، وتفخر ماليزيا بكونها مشاركة في تلك القوة. ونرحب بموافقة رئاسة البوسنة والهرسك والدول المعنية على قرار منظمة حلف شمال الأطلسي بمواصلة وجود قوة متعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك تحل محل قوة التنفيذ العسكرية في نهاية ولايتها آخر هذا الشهر. ويشرف ماليزيا أنها وجهت إليها الدعوة لتكون جزءا من القوة الدولية الجديدة. ونعتقد أن الوجود المتواصل للقوى العسكرية الدولية سيساعد بقدر هائل في الحفاظ على السلم وتوطيده، وفي توفير المناخ اللازم للتنفيذ الناجح للجوانب المدنية من اتفاق دايتون.

وفي هذا المقام، يود وفدي أن يؤكد على ضرورة استعراض ولاية قوة تثبيت الاستقرار حتى تشمل المساعدة في تنفيذ العناصر المدنية من اتفاق دايتون، ولا سيما القبض على مجرمي الحرب ومحاكمتهم، والعودة الآمنة للاجئين والمشردين إلى ديارهم وضمان حركة الناس في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

وبينما نثني على المسؤولين عن هذا التقدم فإننا نشعر بالقلق لأن الكثير من المشاكل الصعبة لم تحسم بعد في البوسنة والهرسك. لذلك من المناسب أن يجدد المجتمع الدولي دعمه للجهود المقبلة لتحقيق التقدم المستمر صوب السلم الدائم، والتعمير الاقتصادي، وتعزيز المؤسسات الوطنية، وتعزيز احترام حقوق الانسان والعدالة، والأهم من ذلك احترام الاستقلال، والسيادة، والاستمرارية القانونية ووحدة الأراضي للبوسنة والهرسك الموحدة في إطار حدود معترف بها دوليا.

ترى ماليزيا أن إنشاء المؤسسات العامة المناسبة وأداؤها الفعال في الدولة يعتبر عاملا هاما في ضمان حكومة مستقرة للبوسنة والهرسك. ولهذا، نرحب بإجراء انتخابات للرئاسة والأجهزة الرفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر الماضي، الأمر الذي بشر بخطوة هامة في عملية إرساء الديمقراطية ونتطلع إلى انتخابات محلية عادلة ونزيهة تجري في جميع أنحاء البوسنة والهرسك في السنة المقبلة تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في

أوروبا. وبينما نسلم بأهمية تعزيز هذه المؤسسات، نود أن نؤكد على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي معنيا بالمحاولات التي تهدف إلى التقليل من دور دولة البوسنة والهرسك في مواجهة كياناتها.

وتشعر ماليزيا بالقلق إزاء المصاعب الخطيرة التي تواجهها السلطات المحلية المسؤولة في البوسنة والهرسك في تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام المتصلة بالعودة الآمنة للاجئين والمشردين وحرية الحركة. ونؤمن بأن حق العودة، كما نصت عليه اتفاقات دايتون، يجب احترامه، وبأن اللاجئين يجب السماح لهم بالعودة إلى ديارهم دون أي شكل من أشكال الازعاج من جانب السلطات المحلية أو الغالبية العرقية في المنطقة، وندين بقوة الهدم المتعمد للمنازل والأعمال الإجرامية الأخرى الرامية إلى تقييد الحركة الحركة للناس في البوسنة والهرسك. ويجب على المجتمع الدولي بأسرة أن يقدم مساعدة كافية للجهود الرامية إلى ضمان احترام حقوق الانسان في جميع أنحاء البلد.

عندما قام القاضي أنطونيو كاسيسي، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بعرض التقرير السنوي الثالث للمحكمة على الجمعية العامة في الشهر الماضي، عبر بقوة عن عدم رضائه عن الأطراف المعنية لامتناعها عن التعاون مع المحكمة وعدم الوفاء بالتزاماتها كما نص عليها اتفاق دايتون لسلام. ويشعر وفدي بالانزعاج لأن يلاحظ أن مرتكبي بعض أسوأ الجرائم ضد القانون الانساني الدولي ما زالوا أحرارا يمارسون النفوذ ويقوضون السلم، ومن المؤسف إلى أقصى درجة أن الذين يملكون القوة والقدرة على إلقاء القبض على مجرمي الحرب هؤلاء لم يفعلوا ذلك بسبب المخاوف من الانتقام أو لأسباب أخرى. وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأن المسؤولين عن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك هؤلاء يجب تقديمهم إلى المحاكمة ومعاقبتهم على أعمالهم الفظيعة. ويجب محاسبتهم عن الأعمال الوحشية التي ارتكبوها والمعاناة التي تسببوا فيها لآلاف الناس في البوسنة والهرسك. إن المعتدين والقتلة يجب ألا يسمح لهم أبدا أن يفكروا بأن الحياة يمكن أن تستمر كالمعتاد. ولهذا من الأهمية بمكان أن تترجم الإرادة السياسية للمجتمع الدولي إلى جهود قوية منسقة من أجل القبض على مجرمي الحرب الذين وجهت المحكمة إليهم التهم رسميا.

ويجب أن يؤكد المجتمع الدولي أهمية ما تقوم به المحكمة من أعمال في سياق تأمين السلم والوفاق في البوسنة والهرسك وذلك بضمان إقامة العدل. وفي هذا المضمار، يجب عليه أن يواصل تقديم الدعم القوي للمحكمة، بما في ذلك الدعم المالي، لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها الهامة.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على ضرورة الامتثال الصارم من جانب الأطراف لالتزاماتها وفقا لاتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي الذي هو جزء لا يتجزأ من اتفاق دايتون للسلام. وتعتبر ماليزيا أن هذا الجانب من الالتزامات في نظام تحديد الأسلحة بالغ الأهمية في إرسال الاستقرار الإقليمي. وهذا التدبير الهام من تدابير بناء الثقة يمكنه، إذا لم يحترم، أن يؤدي إلى آثار بعيدة المدى بالنسبة لاستقرار منطقة البلقان بكاملها. ولذا، فإن من المهم أن تمتثل الأطراف المعنية بحسن نية للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في فيينا وفي فلورنسا في حزيران/ يونيه من هذا العام. وأن التحقق الفعال من امتثال الأطراف لأحكام هذه الاتفاقات ضروري لإيجاد توازن موثوق به للقوة في المنطقة.

ويعتقد وفد بلدي أنه لكي يترسخ السلام في البوسنة والهرسك فإن عملية التعمير وإعادة التأهيل يجب أن تمضي بسرعة. ومما يقلقنا أن التقدم المتعلق بهذا الجانب من اتفاق دايتون للسلام كان بطيئا. وأن البوسنة والهرسك، التي دمرتها أربع سنوات من الحرب، بحاجة إلى جهود هائلة التعمير من أجل إعادة بناء المنازل وإعادة تأهيل الصناعة للوفاء بالاحتياجات المباشرة للاجئين العائدين والمساعدة في تهيئة فرص عمل للشعب. وأن تعمير البوسنة والهرسك شرط أساسي لتثبيت السلام في المنطقة. ومن المهم ضمان توفير أكبر جزء من هذه المساعدة للمناطق التي عانت أكثر من غيرها من دمار الحرب. وينبغي إعطاء الأولوية لضحايا العدوان لدى توفير المساعدة من جانب المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، تعرب ماليزيا عن أملها بأن النشاط الذي تابعت به دول الغرب إنتقال دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى اقتصاد السوق سيزاول بالمثل فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك. ويساورنا بالغ القلق بأن عدم استجابة المجتمع الدولي بمبادرات قوية وحاسمة قد

يؤدي إلى تبديد المكاسب التي حققت بتنفيذ الجوانب العسكرية لاتفاق دايتون للسلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى لتعزيز هذه المكاسب بدلا من أن يتركها تتلاشى بسبب عدم التقدم في جهود تعمير البوسنة والهرسك.

وفي هذا الصدد، نرحب باستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود في ٤ و ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، التي نأمل بإخلاص أن توفر زخما لجهود أكثر نشاطا من جانب الأطراف البوسنية نفسها لتوطيد السلام في البلد. وماليزيا، بوصفها عضوا في المجلس التوجيهي الوزاري لمجلس تنفيذ السلام، اضطلعت بدورها وستواصل المشاركة النشطة والمساهمة في العملية لضمان استمرار السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للبدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد انطفأ لهيب الحرب في البوسنة والهرسك قبل سنة. وخلال السنة المنصرمة، ومن خلال جهود الأطراف المعنية وبمساعدة المجتمع الدولي، فإن تنفيذ اتفاق السلام ما فتئ يسير سيرا حسنا. وأجرت البوسنة والهرسك الانتخابات بصورة سلسة وبدأ تشكيل المؤسسات الدستورية على مختلف المستويات. والوفد الصيني يرحب بهذه التطورات.

فليس من السهل تحقيق السلام، وأصعب منه توطيده وقد دللت الأحداث على أنه ما دامت الأطراف المعنية تظهر إرادة سياسية مخلصة ورغبة صادقة في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، فإنه لا يمكن تحقيق السلام فقط بل يمكن الحفاظ عليه أيضا.

وأن تحقيق السلام وتوطيده في يوغوسلافيا السابقة، وبخاصة في البوسنة والهرسك، لا يتسقان فقط والمصالح الأساسية لشعوب دول يوغوسلافيا السابقة والبوسنة والهرسك، بل يؤديان أيضا إلى السلام والاستقرار في أوروبا والعالم كله.

ويحدونا الأمل أن تواصل الأطراف المعنية في البوسنة والهرسك دفع عملية السلام إلى الأمام من أجل تحقيق مصالحة وطنية حقة في البوسنة والهرسك في موعد مبكر.

واستنادا إلى الموقف المبدئي المتسق للصين المتمثل في دعم عملية السلام في البوسنة والهرسك وأيضا مع مراعاة طلبات الأطراف المعنية والحالة الفعلية في البوسنة والهرسك، فإن وفد الصين سيصوت مؤيدا مشروع القرار.

وفي هذا الوقت الذي يوشك فيه مجلس الأمن على اعتماد مشروع القرار، أود أن أوضح ما يلي.

أولا، إن وزع القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار عملية هامة كبرى تلي قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. وهذه القوة ينبغي أن تقبل القيادة السياسية لمجلس الأمن. وينبغي لها أيضا أن تبلغ مجلس الأمن في الموعد المحدد عن أداء مهامها.

وثانيا، فيما يتعلق بلجوء مشروع القرار إلى الفصل السابع من الميثاق فيما يتصل بالترخيص بإنفاذ التدابير واستخدام القوة، فإن الصين ما زالت لديها تحفظاتها. ونرى أنه يجب على القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار أن تلتزم بالحياد التام والنزاهة ويجب عليها ألا تسيء استخدام القوة في عملياتها وينبغي لها أن تعمل بصورة ثابتة على تعزيز السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك.

وثالثا، يفهم مجلس الأمن أن الفقرات في مشروع القرار التي تتوخى الفصل السابع من الميثاق لا تنطبق على الجزء الثالث.

السيد اندروفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مجلس الأمن اليوم، بترخيصه للقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار وتمديد ولاية فرقة عمل الشرطة الدولية، يقوم باتخاذ خطوتين هامتين في جهود المجتمع الدولي للمساعدة في حل المشاكل المأساوية التي تواجه يوغوسلافيا السابقة.

ومنذ السنة التي وافقت فيها الأطراف في دايتون على الاشتراك في عملية سلام جدية طويلة الأمد، شهدنا الكثير من التقدم، غير أنه من الواضح أنه لا يزال يتعين عمل الكثير.

ومما ساعد في تحقيق النجاحات التي شهدناها في البوسنة والهرسك وجود قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وفرقة عمل الشرطة الدولية. وتحت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، ضمنت قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات الامتثال للجوانب العسكرية لاتفاقات دايتون، وهيأت ظروفا آمنة للاضطلاع بالمهام الأخرى المقترنة بعملية السلام، وساعدت في جوانب أخرى من جوانب التنفيذ. وبالمثل، فإن فرقة عمل الشرطة الدولية عززت الأمن المدني على المدى الطويل من خلال العمل مع الأطراف لتحقيق إصلاحات أساسية في مؤسسات إنفاذ القانون.

وتود الأمم المتحدة أن تنتهز هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها وامتنانها لجميع الرجال والنساء الذين خدموا في قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وفي فرقة عمل الشرطة الدولية، وجميع الحكومات التي تعاونت لإنجاح هذه العمليات. وتود الولايات المتحدة أن تعرب أيضا عن تقديرها للممثل السامي ومساعديه، الذين عملوا على تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام بطريقة تستفيد من أنشطة القوات العسكرية وقوات الشرطة وتعززها. ونحن نعرب بطبيعة الحال عن تقديرنا للمنظمات غير الحكومية وللأفراد الذين يعملون لتحقيق السلام في البوسنة والهرسك وفي أنحاء العالم.

وإذ تدرك الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي أن ترخيص مجلس الأمن لقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات كان لمدة سنة تقريبا، وأن تأخذ في الاعتبار الطابع الدقيق جدا الذي ما زال يسود الحالة في البوسنة والهرسك، فإنها تدرس بتأن ضرورة الاحتفاظ بوجود عسكري هناك. وتعتقد الولايات المتحدة أن وزع القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار خطوة تالية مناسبة. وستضطلع القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار بالمهام الحاسمة لقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، وإن على نطاق أضيق، نظرا للتقدم المحرز. وتشجع الولايات المتحدة جميع الأعضاء على التعاون مع هذه القوة وتشجع جميع الدول على مساعدتها في تحقيق أهدافها.

كما تؤيد الولايات المتحدة بقوة تمديد ولاية فرقة عمل الشرطة الدولية. إن عملية إصلاح إنفاذ القانون التي بدأتها الفرقة مع الأطراف، وستواصل الإشراف عليها، حيوية بالنسبة للحفاظ ليس فقط على القانون الأساسي والنظام بل أيضا على السلام والاستقرار بشكل أعم. وأحكام مشروع القرار الذي نشرف على اعتماده ستمكن فرقة عمل الشرطة الدولية من مواصلة عملها حتى النهاية، في هذه العملية، بشكل أكثر فعالية. وإن قدرة الفرقة على الوفاء بمسؤولياتها قد أوهنها في الماضي الافتقار إلى التعاون الكامل من جانب الأطراف كما أوهنتها مشاكل إدارية وسوقية خطيرة. وباتخاذ التدابير لضمان توفر الموارد اللازمة للفرقة، من حيث نوعية موظفيها وكذلك من حيث توفر الدعم السوقي الوافي بالغرض لعملياتها، فإننا سنسمح لها بالتركيز على رسالتها الهامة جدا. وهذه الرسالة تتمثل في مساعدة الأطراف على وضع هياكل لإنفاذ القانون بكفاءة وتفان للدفاع عن المعايير الديمقراطية المعترف بها دوليا في أداء المهام الشرطية وحقوق الإنسان.

وبصفة خاصة نحث الأطراف على الامتثال للمبادئ المعترف بها دوليا لممارسة مهام الشرطة في دول ديمقراطية والتي أعلنتها رسميا فرقة عمل الشرطة الدولية. وهذا سيتطلب عملية نشطة لفرز مسؤولي الشرطة وتقصي سلوكهم وتقييمهم من أجل التثبت من أن أداءهم يتمشى مع المعايير الدولية لأداء مهام الشرطة وحقوق الإنسان. وبصفة عامة، نحن مقتنعون بأن التحسينات في هذا المجال، وليس أي زيادات عددية في عدد الموظفين، سيكون مفتاح نجاح فرقة عمل الشرطة الدولية. والولايات المتحدة تتطلع إلى تقارير دورية يقدمها الأمين العام تشرح ليس فقط تقدم فرقة عمل الشرطة الدولية بشأن هذه المسائل وغيرها المتصلة بولايتها بل تشرح أيضا مدى تعاون الأطراف مع الفرقة.

ودعما لجهود الأطراف، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مساعدة مناسبة حيثما أمكن إظهار تقدم ملموس بشأن هذه الأهداف. وسنقدم هذا العون عن طريق القنوات الثنائية بالتنسيق مع جهود الفرقة وتعزيزا لها ووفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها. وندعو سائر الدول الأعضاء أن تحذو حذونا.

إن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي يتمسكان بالتزامهما بالعمل لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

والإجراء الذي اتخذناه اليوم يبرز عمق ذلك الالتزام. بيد أننا يجب أيضا أن نؤكد أن مسؤولية الحفاظ على السلام وتحقيق المصالحة تقع، في نهاية المطاف، على عاتق الأطراف. إن بإمكاننا أن نقدم المساعدة، لكن الأطراف هي وحدها التي يمكن أن تتخذ الاجراءات الضرورية لجعل السلام سمة دائمة لبلادها. وبغية المساعدة في تحقيق هذا الهدف، تدعو الولايات المتحدة الأطراف إلى التعاون تعاونا كاملا مع القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار ومع فرقة عمل الشرطة الدولية، ومع الجهود الدولية الأخرى عريضة القاعدة التي يجري القيام بها حاليا في المنطقة.

إن المسؤولية تقع على الأطراف ليس فحسب عن التعاون مع القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار وفرقة عمل الشرطة الدولية، بل أيضا عن تنفيذ جميع جوانب اتفاقات دايتون. وفي هذا الصدد، يتعين على جميع الدول والأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا مع محكمة جرائم الحرب في لاهاي. وينطوي الالتزام بالتعاون، على سبيل الاستعجال، على اعتقال الأفراد الذين أصدرت المحكمة بحقهم التهم رسميا وسرعة إحضارهم إلى لاهاي لمحاكمتهم. والمحاولات الرامية إلى التملص من هذا الالتزام بحجج دستورية مزعومة أو بالتسويف في نقل الأشخاص المعتقلين الموجهة إليهم التهام رسميا تفتقر إلى المصداقية.

ونلاحظ أن القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار ستواصل سلطتها في احتجاز الأشخاص الذين أصدرت المحكمة بحقهم التهم رسميا عند العثور عليهم أثناء أدائها لمهامها. وينبغي أن تدرك جميع الدول والأطراف أنه هناك تبعات تترتب على عدم التعاون.

وندعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها التي من شأنها أن تسمح بحرية الحركة للجميع، بمن فيهم اللاجئون والأشخاص المشردون، وبذلك تسمح لهم بالعودة إلى ديارهم في كرامة ودون خوف، ونؤكد على ضرورة قيام جميع الأطراف بضمان أعلى مستوى من احترام حقوق الإنسان لكل فرد بغض النظر عن دينه أو دينها أو خلفيته أو خلفيتها العرقية.

وإذا ما اتخذت هذه التدابير، فستقترب الأطراف من تحقيق النظم والمعايير الديمقراطية المستقرة التي تشجع الحل السلمي للمنازعات وتشجع على احترام تنوع المعتقدات والآراء السياسية. وستظل الولايات المتحدة ملتزمة بعملية السلام وبتشجيع الاشتراك الدولي من أجل مساعدة الأطراف على تحقيق السلام.

السيد عبد العزيز (مصر): يجتمع المجلس اليوم لاعتماد مشروع قرار يؤكد من جديد الإرادة الدولية الجادة لإحلال السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك من خلال الالتزام بالتحقيق الكامل للأهداف المحددة في الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة ومرفقاته.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم يشكل بداية لمرحلة جديدة بعد أن تم إجراء الانتخابات وفقا للمرفق الثالث من اتفاق السلام، والبدء في إنشاء المؤسسات المدنية - مرحلة جديدة تستند إلى نتائج اجتماعات المجلس التوجيهي الوزاري ومجلس رئاسة البوسنة في باريس، وإلى نتائج مؤتمر تنفيذ السلام في لندن الذي اعتمد خطة العمل لفترة الاثني عشر شهرا الأولى من خطة التعزيز المدني لعملية السلام.

ويود وفد مصر، ونحن على أعتاب هذه المرحلة الجديدة، أن يؤكد على عدد من الاعتبارات التي يرى أهمية إيلاء أولوية لها في إطار التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق السلام. وتلك الاعتبارات هي:

أولا، أهمية التزام مجلس الرئاسة للبوسنة والهرسك، بكامله ودون استثناء، بأن يتابع، باسم الشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك، عملية السلام للوصول للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام وللحفاظ على سيادة البوسنة ووحدتها الإقليمية.

ثانيا، أهمية التزام الأطراف جميعا بالتعاون التام والكامل مع جميع الكيانات المشاركة في تنفيذ اتفاق السلام، بالإضافة للكيانات المفوضة من قبل مجلس الأمن بمهام خاصة، وبصفة خاصة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السلابقة، التي يتعين ضمان تنفيذ أوامر القبض الصادرة منها بحق المتهمين بانتهاكات قواعد القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، أود الإشادة بالتزام الحكومة المركزية للبوسنة بتنفيذ هذه الأوامر، وأن أعبّر عن إدانتنا للرفض الدائم لأطراف أخرى في المنطقة بتنفيذ هذه الأوامر. ونؤكد على أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه قوة الدعم في تنفيذ أوامر القبض الصادرة في حق هؤلاء المتهمين، وعلى ضرورة ممارسة المجتمع الدولي لكافة

الضغوط في سبيل التنفيذ الكامل للأوامر الصادرة من المحكمة.

ثالثا، ان مبدأ المشروطية، الوارد في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار، بالربط بين توفير المساعدات المالية الدولية من جهة، ومدى التزام جميع سلطات البوسنة بتنفيذ أحكام اتفاق السلام بما في ذلك التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتعاون في تنفيذ خطة العمل التي أقرها مؤتمر لندن من جهة أخرى، هذا المبدأ يجب تطبيقه بشكل يفرق بين من يتعاون ومن لا يتعاون وبحيث يوفر الحافز الدائم على الالتزام بتنفيذ كافة أحكام اتفاق السلام، ولا يتم استخدامه بشكل تقع معه بعض الأطراف في البوسنة ضحية لتصرفات غير مسؤولة لأطراف أخرى.

رابعا، أهمية إجراء الانتخابات المحلية في عام ١٩٩٧ تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال بعثتها التي ستستمر في أداء مهامها في الفترة المقبلة.

خامسا، الأهمية البالغة لتنفيذ اتفاقات الحد من التسلح في المنطقة تنفيذا كاملا ودون مزيد من التأخير وبحسن نية دون اللجوء لوسائل مختلفة للالتفاف على هذه الاتفاقات التي يجب تنفيذها في إطار من الشفافية الكاملة يكفل تحقيق الثقة المتبادلة.

سادسا، أهمية كفالة أعلى مستوى من حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا دون تفرقة بسبب الديانة أو العرقيات، وأهمية التزام الأطراف جميعها بضمان حق اللاجئين والمشردين في العودة بحرية وأمان إلى ديارهم الأصلية أو أي أماكن أخرى يختارونها في البوسنة والهرسك.

وأخيرا، فإن إعادة إعمار وتنمية البوسنة وإنشاء المجتمع المدني تكتسب أهمية خاصة في هذه المرحلة ومن شأنه أن يساعد على تخفيف حدة التوتر في المنطقة، ولذا فإن المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة يقع عليها مسؤولية كبرى في تقديم أقصى ما تستطيع في هذا المجال.

في ضوء هذه الاعتبارات، وأخذا في الحسبان أهمية الاستمرار في تنفيذ أحكام اتفاق السلام دون توقف، قررت مصر الاستمرار في المساهمة بقواتها في تشكيل القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، والاستمرار في المساهمة بضباطها في قوة الشرطة في المرحلة المقبلة. وفي نفس الإطار سيصوت وفد مصر لصالح مشروع القرار.

السيد ثيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد ظلت فرنسا على مدار سنة حتى الآن تقدم، جنبا إلى جنب مع شركائها في الاتحاد الأوروبي وبلدان كثيرة أخرى، دعمها العسكري والسياسي والاقتصادي الكامل لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك الذي وقع في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

لقد حقق الكثير من التقدم. ولا تزال هناك مهمة ضخمة يتعين إنجازها. إن المؤتمر الذي عقد في باريس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وجمع للمرة الأولى بين وزراء خارجية البلدان الرئيسية المشاركة في هذه العملية ومجلس رئاسة البوسنة والهرسك المنتخب حديثا قد يسر لنا أن نعلم مرحلة جديدة في العملية. وقد أقرت خطة لتوطيد الجوانب المدنية من عملية السلام تغطي فترة سنتين، يكون المجتمع الدولي مستعدا خلالها لمواصلة جهوده لإنعاش البوسنة والهرسك شريطة أن تحترم سلطات هذه الدولة التزاماتها بالكامل.

واستنادا إلى أولويات العمل المحددة على وجه الدقة في باريس بموافقة كاملة من الأطراف، قام مؤتمر لندن للتنفيذ الذي اجتمع في الفترة من ٤ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر، بوضع برنامج مفصل مدته ١٢ شهرا يتم اتباعه بعناية. لقد أبرم في هذين المؤتمرين أحكام عقد معنوي، تكرر الإعراب عنها في مشروع القرار، بين المجتمع الدولي والسلطات الجديدة في البوسنة والهرسك. وتقع المسؤولية الأولية عن تنفيذ عملية السلام على عاتق سلطات البوسنة والهرسك ذاتها، التي يجب أن تتولى على مدى السنتين المقبلتين قسطا متناميا من المسؤوليات التي يتحملها، أو يقوم بتنسيقها، المجتمع الدولي حاليا.

وإذا لم تفِ هذه السلطات بالتزاماتها ولم تشارك بنشاط في إعادة بناء مجتمعها المدني، فلن يمكن لها أن تتوقع من المجتمع الدولي أو الجهات المانحة الرئيسية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، مواصلة تحمل العبء السياسي والعسكري والاقتصادي للجهود المبذولة لتنفيذ عملية السلام وتعمير البلد.

وفي هذا السياق، ستؤيد فرنسا مشروع القرار. إن النص يأذن بإنشاء قوة تثبيت الاستقرار التي ستحل محل قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات لمدة مقررة تبلغ ١٨ شهرا، وهو ما من شأنه أن يكفل بيئة آمنة لأنشطة المجتمع الدولي خلال فترة توطيد الجوانب المدنية من اتفاق السلام. ويعكس هذا النص بشكل أكثر عمومية الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين المجتمع الدولي وسلطات البوسنة والهرسك بشأن كيفية الاقتراب من السنتين المقبلتين.

وسأتطرق إلى ذكر أربع نقاط من بين النقاط الرئيسية: التزام جميع سلطات البوسنة والهرسك بالمشاركة دون تحفظ في إنشاء دولة بوسنية ديمقراطية، وهو ما سيتطلب تنفيذ المؤسسات المشتركة الجديدة دون إبطاء وبنية حسنة؛ والالتزام بالتعاون دون تحفظ مع المحكمة الدولية لمحاكمة مرتكبي الجرائم التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة، وهو ما ينطوي على وجه الخصوص على التزام جميع سلطات البوسنة والهرسك بتسليم جميع الأشخاص المتهمين. إن مسؤوليات الأطراف بشأن هذه النقطة الهامة واضحة جدا وكانت موضع إشارة محددة في استنتاجات مؤتمر باريس، التي سلمت فيها سلطات البوسنة والهرسك بالصلة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقيمها ما بين تعاونها مع المحكمة والمساعدة في تعمير البلد.

وفيما يتعلق بإعادة تأكيد الدور الجوهري للممثل السامي وتدعيمه، فإن تجربة السنة الماضية تبرهن على أهميته في التنفيذ الفعّال لاتفاق السلام. إننا بتأكيدنا بصفة رسمية لسلطات الممثل السامي في تنسيق الإجراءات الدولية، وتفسير اتفاق السلام وتقديم المشورة إلى الأطراف، نعطيه وسيلة للقيام بدور كامل كصاحب مبادرات وقائم بالرصد، وهو دور ضروري لنجاح خطة التوطيد على مدى السنتين المقبلتين. وفضلا عن الآليات، يعتمد عمل الممثل السامي على الكفاءة العالية للقائم بهذه المهمة حاليا. وترغب فرنسا في اغتنام هذه الفرصة لكي توجه تهنئة حارة إلى السيد كارل بيلدت على ما قام به من عمل بالفعل.

وأخيرا، فإنه ينبغي العمل، بالاتفاق مع سلطات البوسنة والهرسك، على تحديد ولاية أنشط لفرقة عمل الشرطة الدولية. بيد أن المسؤولية الأولية عن إحراز التقدم في هذا المجال تقع مرة أخرى على عاتق الأطراف البوسنيين، الذين يتوافر لدى المجتمع الدولي الاستعداد لتشجيعهم ومساعدتهم، ولكنه لا يستطيع أن يحل محلهم، ولا ينبغي له أن يفعل ذلك.

ولكل هذه الأسباب ستصوت فرنسا لصالح مشروع القرار.

السير جون وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل اثني عشر شهرا، اتخذ هذا المجلس قرارا ساعد على تحريك أكبر عملية، وأكثرها تعقدا، يضطلع بها المجتمع الدولي على مدى ٥٠ سنة الأخيرة لإعادة بناء مجتمع أوروبي متصدع. ومنذ ذلك الحين، تم إنجاز الكثير. فقد سكتت المدافع. وعادت الجيوش إلى الثكنات. وعاد ربع مليون من اللاجئين. وقد بدأ التعمير على نحو جاد. وتغيرت سراييفو، التي عاشت طويلا تحت الحصار، إلى الأحسن. وقد أجريت الانتخابات. وبدأ مجلس رئاسة البوسنة والهرسك الذي انتخب حديثا في ممارسة عمله. وفي الأسبوع الماضي في لندن، وللمرة الأولى منذ توقيع اتفاق السلام، يشارك جميع أعضاء مجلس الرئاسة جنبا إلى جنب مع القيادات المنتخبة للكيانين في مؤتمر دولي جالسين تحت لافتة واحدة معنونة "البوسنة والهرسك" - وهي خطوة صغيرة وإن تكن هامة في حد ذاتها.

إن هذا سجل طيب، وينبغي الاعتراف له بذلك. وتقر الحكومة البريطانية بالجهود التي بذلها جميع من ساهموا في هذا الصدد، وعلى وجه الخصوص، حسبما قال الآخرون، بالتفاني الرائع الذي أظهره الممثل السامي السيد كارل بيلدت.

غير أن هذا التقدم ليس كافيا في حد ذاته بطبيعة الحال. ولهذا السبب فإن المجتمع الدولي قرر في مؤتمر تنفيذ السلام الذي عقد مؤخرا في لندن أن يواصل تكريس موارد هامة جدا لمساعدة شعب البوسنة والهرسك على إعادة بناء بلده. والمملكة المتحدة، من جانبها، تساهم بما يصل إلى ٥٠٠٠ جندي كجزء من قوة تثبيت الاستقرار التي تضم الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بالمشاركة مع ١٧ بلدا آخر أو نحو ذلك. وإننا نرحب على وجه الخصوص بمشاركة الاتحاد الروسي في هذه القوة.

وستزيد المملكة المتحدة من مساعدتها لفرقة عمل الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك وزع ٣٠ ضابط شرطة للمساعدة في إعادة تدريب قوات الشرطة المحلية، علاوة على توفير التدريب لضباط الشرطة الأقدم في المملكة المتحدة وفي الميدان. وتقوم المملكة المتحدة بزيادة دعمها المادي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة زيادة كبيرة، بما في ذلك إعارة أفراد لتعزيز قدرة المحكمة على اقتفاء أثر المتهمين بارتكاب جرائم حرب. وإننا نحث الآخرين على الانضمام إلينا في هذه المساعي.

وينبني النهج المنصوص عليه في خطة العمل التي اتفق عليها مع سلطات البوسنة والهرسك في لندن في الاسبوع الماضي على المبدأ الذي يقضي بأن المسؤولية عن تعزيز المصالحة تقع على عاتق سلطات البوسنة والهرسك ذاتها، وأن استعداد المجتمع الدولي لمساعدتها بتكريس موارد هامة يتوقف حتما على درجة تحمل هذه السلطات لمسؤوليتها، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام.

وهناك مجال رئيسي في هذا الخصوص هو الامتثال للمحكمة الدولية. وقد أكد مجلس تنفيذ السلام مجددا في الأسبوع الماضي تأييده القوى لعمل المحكمة. ونحن نرحب بشكل خاص بالتأكيد على تسليم المتهمين الوارد في مشروع القرار المعروض علينا والذي يشارك وفد بلدي في تقديمه. والآن للسلطات في البوسنة والهرسك، وأيضا لحكومات الدول المجاورة، أن تستجيب لذلك.

السيد ميتسشر (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لايرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أحرز تقدم كبير في البوسنة والهرسك منذ التوقيع على اتفاق السلام في باريس، ومنذ أذن المجلس بقوة التنفيذ منذ عام. لقد توقف القتال، والسلام أخذ يضرب جذوره.

وهذا، في المقام الأول، يدعو للارتياح بعد أربع سنوات من القتال الدامي. كما أنه يبرر الإشادة بجميع الرجال والنساء في القوة المتعددة الجنسيات، وأيضا في المنظمات الدولية الأخرى الذين ساعدوا على جعل هذا التقدم أمرا ممكنا. ونحن نثني على التفاني والشجاعة وعلى الطابع المهني التي اضطلع بها هؤلاء الرجال والنساء بمهامهم وما زالوا يعملون من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للصراع.

ومع هذا، نتفق جميعا على أن هذا السلام لا يزال هشا. وهناك حاجة ملحة إلى ضمان التقدم الذي تحقق حتى الآن وإلى تحقيق الاستقرار للسلام في المنطقة بالتزام الدول الأعضاء الهام مرة أخرى. وهذا الالتزام يتضمن وجودا عسكريا مستمرا في الميدان، وهو الذي سنأذن به اليوم، والذي مهمته ضمان الجو المناسب لتحقيق الاستقرار ودعم السلام، وفي نهاية الأمر المصالحة السياسية وإعادة البناء الاقتصادي.

واسمحوا لي بأن أؤكد على جانبين هامين من جوانب فترة تثبيت الاستقرار التي أمامنا. إن المسؤولية الرئيسية الأولية عن تنفيذ اتفاق السلام تقع على سلطات ومواطني البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، فإن رغبة المجتمع الدولي في تكريس موارد بشرية ومالية لعملية السلام تتوقف على التزام جميع السلطات في البوسنة والهرسك بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات دايتون. وهذا يتضمن التعاون التام مع جميع المؤسسات التي أقيمت لتأييد عملية السلام.

ومن بين هذه المؤسسات تحظى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بمكانة بارزة. وحكومة بلدي تعلق أهمية خاصة على المطلب بأن تنفذ جميع السلطات في البوسنة والهرسك، وفي جميع الدول الموجودة في المنطقة أوامر القبض ضد الأشخاص الصادرة بحقهم عرائض اتهام وأن تسلمهم إلى المحكمة دون مزيد من التأخير.

ومما له أهمية مماثلة بالنسبة لحكومة بلدي التزام الكيانات بتهيئة الظروف التي تشجع اللاجئين والمشردين على العودة إلى ديارهم الأصلية أو إلى أماكن أخرى من اختيارهم وبأن تحافظ على هذه الظروف أيضا. فعودة اللاجئين شرط أساسي، بل ربما يكون أهم شرط للمصالحة وإعادة تأهيل البلد.

إن ألمانيا، مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، كرست وسائل كبيرة لدعم تنفيذ اتفاقات السلام، سواء بمتطلباتها العسكرية أو المدنية، وسنواصل القيام بذلك.

وبالأمس، قررت الحكومة الألمانية توفير ٣ ٠٠٠ جندي لقوة تثبيت الاستقرار الجديدة. والفرقة الالمانية سترابط في البوسنة والهرسك وستتضمن وحدات من جنود المشاة ووحدات استطلاع مسلحة. كما سنواصل أيضا توفير احدى أكبر فرق ضباط الشرطة لفرقة عمل الشرطة الدولية.

ومع أننا وافقنا اليوم على ولاية الخلف القانوني لقوة التنفيذ، من الواضح أن التأكيد الآن على الجوانب المدنية لاتفاق السلام. وقد أصبح بناء المؤسسات المشتركة، واحترام حقوق الإنسان، والتمسك بمبادئ عمل الشرطة على نحو ديمقراطي، والتأهيل الاجتماعي، وعودة اللاجئين والمشردين، وإعادة بناء الاقتصاد محل تركيز جهودنا.

ولذلك، اسمحوا لي بأن اختتم بياني بإعادة صياغة عبارة قالها مارتن لوثر كينغ: إن هدفنا ليس فقط السلام السلبي، الذي هو غياب التوتر، ولكن أيضا السلام الإيجابي الذي هو حضور العدل.

السيد تشوي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بفضل الجهود المتضافرة السخية التي بذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، وقوة التنفيذ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أحرز تقدم كبير خلال العام الماضي نحو السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

لقد سكتت المدافع، وتوقف في آخر الأمر سفك الدماء المروع الذي أحاق بمنطقة البلقان مدة أربع سنوات، والحياة تعود إلى طبيعتها تدريجيا. وعملية التئام المصالحة الطويلة الصعبة بين الأطراف المتحاربة وإعادة الاندماج العرقي يمكن أن تسير في مجراها أخيرا. وعلى أساس اتفاق السلام للبوسنة والهرسك، أجريت انتخابات، وتتشكل الآن مؤسسات مشتركة. وعلاوة على ذلك، تحسنت إلى حد كبير العلاقات بين جميع الدول التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة.

وما تحقق حتى الآن يجب ألا يهدر، وإنما يجب بدلا من ذلك أن يعزز. وتحقيقا لذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أن دعم المجتمع الدولي يجب أن يستمر. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بالقرارات المتخذة في مؤتمري باريس ولندن الأخيرين والرامية إلى تعزيز عملية السلام بالتشجيع على المصالحة وإعادة التأهيل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وعلى نفس المنوال، نؤيد تماما إنشاء القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار لمدة ١٨ شهرا، وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة سنة أخرى والدور التنسيقي للممثل السامي.

ومع ذلك، فإن هذه الالتزامات الدولية واقتسام الأعباء يتوقفان على المشاركة النشطة والتعاون الكامل من جميع السلطات في البوسنة والهرسك في إعادة بناء مجتمع متعدد الأعراق موحد يسوده الوئام. وهذه الرابطة يجب أن تفهم بوضوح.

وعشية المرحلة التالية من عملية السلام، يحث وفد بلدي جميع زعماء البوسنة والهرسك على تكثيف الجهود بحيث تتناسب مع عزم والتزام المجتمع الدولي. وإذ نقول هذا، نود أن نبرز مشكلتين حرجتين تتطلبان اتخاذ الأطراف المعنية بشكل مباشر لإجراء فوري حازم.

والمشكلة الأولى هي الاتجاه المثير للانزعاج إلى الانفصال العرقي، وهو الاتجاه الذي يتجلى في الظروف المتدهورة دائما التي تحيط بحرية انتقال وعودة اللاجئين والمشردين، وكذلك أعمال مضايقة الأقليات المستمرة. والمشكلة الثانية هي عدم إحراز تقدم في تقديم مجرمي الحرب الصادرة بحقهم عرائض اتهام إلى المحاكمة.

وفي رأينا أن هذه الوقائع، التي يرثى لها، قد تكون أكبر عائق لتحقيق سلام بعيد المدى واستقرار اجتماعي لشعب البوسنة والهرسك الذي أنهكته الحرب، ولا يمكن التغلب على هذه العقبة إلا بإرادة وعزم صحيحين يبديهما زعماء هذا الشعب. ومع هذه الملاحظات يؤيد وفدي القرار المعروض على المجلس اليوم، وسوف يصوت لصالح اعتماده.

وختاما، يود وفدي أن يشيد إشادة عاطرة بقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، وببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبجميع الوكالات الدولية الأخرى التي تعمل في المنطقة، رجالا ونساء، والتي يشهد بعملها

الجدير بالثناء خير شهادة السلم والاستقرار اللذان بدأت براعمهما تتفتح في البوسنة والهرسك.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ سنة خلت بدأت عملية إعادة السلم والأمن إلى منطقة البلقان بالاختتام الناجح لمؤتمري لندن وباريس وتوقيع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وفي سبيل مساعدة موقعي الاتفاق على تنفيذه، أذن مجلس الأمن، بقراريه ١٠٣١ (١٩٩٥) و ١٠٣٥ (١٩٩٥)، بإنشاء قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وفي خلال سنة واحدة تغير الموقف في البوسنة والهرسك تغيرا يفوق الحصر. وكان من أهم التطورات نهاية الحرب الدامية، واعتراف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالبوسنة والهرسك كدولة مستقلة ذات سيادة ضمن حدودها الدولية. وخلال هذه السنة أنجز الشيء الكثير في تنفيذ الجوانب العسكرية والمدنية من اتفاق السلام. ولا يزال وقف إطلاق النار صامدا، وسحبت أطراف الاتفاق قواتها من المنطقة الفاصلة. وأحرزت عملية سحب الأسلحة الثقيلة وكذلك تسريح أو إيواء الجنود، تقدما كبيرا، وأفرج عن كثير من أسرى الحرب - وإن يكن من المؤسف أنه لم يفرج عنهم جميعا.

وفي سبيل إقرار سلم دائم في البوسنة والهرسك، يكتسي التنفيذ الكامل للجوانب المدنية من اتفاقية السلم أهمية حاسمة. ونحن نرحب بما أحرز من تقدم في هذا الاتجاه. ونود بصفة خاصة أن ننوه بأنه، على الرغم من الظروف الصعبة، أجريت الانتخابات في البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر من هذا العام في ظل الهدوء والنظام. فوضعت الأسس لإنشاء وتطوير مؤسسات ديمقراطية مشتركة في ذلك البلد. وهناك مؤشر آخر على اتجاه إيجابي في تنفيذ الجوانب المدنية من الاتفاق، وهو تزايد ملحوظ في وتيرة التحركات عبر خط الحدود بين الكيانات، وكذلك استمرار تدريب وتنظيم الشرطة الاتحادية. بيد أنه، بصرف النظر عما أحرز حتى الآن من تقدم، لا يمكن أن ننسى أن الوضع في البوسنة والهرسك بل وفي المنطقة كلها، لا يزال مزعزعا. وهناك بعض المسائل المعلقة بين دول المنطقة، يجب تسويتها في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك هناك أحكام في اتفاق السلام لا تزال باقية بدون تنفيذ. ويجب تنفيذها على نحو أفضل.

وفي رأي الوفد البولندي أن العودة الطوعية للاجئين والنازحين إلى أماكن إقامتهم قبل الحرب لا تزال حكما أساسيا من أحكام اتفاق السلام، لم ينفذ بعد. ولهذه المسألة أهمية أساسية لمستقبل البلد، خصوصا في الظروف الراهنة التي تسبق الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في ١٩٩٧. ومما يزيد من خطورة مشكلة اللاجئين النقص الخطير في أماكن الإسكان، بسبب الأضرار التي حاقت بالمنازل، ولأن هناك مساكن هجرت يشغلها الآن لاجئون من مناطق أخرى. ونرى أن التأخيرات في تنفيذ هذا الجانب الخاص من اتفاق السلام أحدث مزيدا من التوتر في البوسنة والهرسك، وسيظل مصدرا لنزاع محتمل في المستقبل.

وهناك مشكلة أخرى نراها ذات أهمية قصوى في عملية السلام في البوسنة والهرسك، وهي مسألة تعاون الدول والكيانات مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومما يؤسف له أن أطراف الاتفاق لم تف بعد بالتزامها باعتقال مجرمي الحرب الذين أصدرت المحكمة بحقهم التهم رسميا وبإحالتهم إليها. ونحن نكرر الإعراب عن تأييدنا القوي لعمل المحكمة وننوه بالحاجة إلى الدأب على المحاكمة عن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال الصراع في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

إننا نعتقد أنه لولا شتى أشكال حضور المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك لكانت عملية تعزيز السلام غير ممكنة. ويرى وفد بولندا أن قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وفرقة عمل الشرطة الدولية، بصفة خاصة، لعبتا، خلال هذه السنة، دورا هاما للغاية بتوفير الظروف المؤدية إلى سلم آمن ودائم في البوسنة والهرسك. ولذا نشيد بجميع أفراد القوة، والفرقة من نساء ورجال، الذين كرسوا جهودهم التي لا تكل لأداء واجباتهم بطريقة فعالة. إن بولندا، مع بلدان أخرى كثيرة، أسهمت بجنود في قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وفرقة عمل الشرطة الدولية. ونحن اليوم، إذ نظل ملتزمين بتعزيز السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك، نود كذلك أن نعلن استعدادنا لتسخير كل الوسائل المتاحة لنا للإسهام بالمزيد في سبيل تلك القضية.

ونؤمن إيمانا راسخا بأنه، في سبيل مواصلة تنفيذ اتفاق السلام وتبعا لذلك تعزيز السلام في البوسنة والهرسك، يجب أن يبقي المجتمع الدولي حضوره في ذلك البلد. ولذا نؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار المعروض علينا اليوم، وما يتضمنه من قرارات تؤدي إلى إنشاء قوة متعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، لمدة مزمعة طولها ١٨ شهرا، وإلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة إضافية طولها سنة واحدة. والوفد البولندي مقتنع بأن القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، بوصفها الخلف القانوني لقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، سوف تضطلع بالدور المحدد في المرفق ١ - ألف والمرفق ٢ من اتفاق السلام. ونثق أيضا بأن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك سوف تنفذ ولايتها بنفس التفاني الذي اتسمت به في ١٩٩٦.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يكاد يمضي عام على اتخاذ مجلس الأمن قرارا كان بداية تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. ونلاحظ اليوم، بارتياح، التقدم الهام الذي أحرز على ذلك الطريق. والإنجاز الأساسي هو، بلا مرية، حفظ السلام. وقد أتاح ذلك إجراء انتخابات، وبدء بناء مؤسسات مشتركة تمارس السلطة. ونحن ممتنون للممثل السامي ولموظفي المنظمات الدولية ولجنود وضباط القوة المتعددة الجنسيات، التي تضم لواءا روسيا، على إسهامهم في تنفيذ اتفاق السلام.

واليوم، استجابة لطلب رئاسة البوسنة والهرسك، وافق مجلس الأمن على مواصلة الجهود الدولية لتعزيز عملية السلام، على أساس المبادئ التي تضمنتها القرارات المتخذة في مؤتمري باريس ولندن. ومن الواضح أن المسؤولية الرئيسية لتطوير عملية السلام بنجاح تقع على عاتق البوسنيين أنفسهم، وكذلك على عاتق الأجهزة التي انتخبوها لممارسة السلطة، التي يجب أن تنقل إليها تدريجيا المسؤولية كاملة غير منقوصة عن الحالة في البلد. إن مستوى تعاون هؤلاء في تنفيذ اتفاق السلام سوف يحدد، إلى مدى بعيد، درجة مشاركة المجتمع الدولي في عملية إعادة تعمير البوسنة والهرسك.

ونرحب بتأكيد رئاسة البوسنة والهرسك التزامها بإقامة دولة بوسنية على أساس مبادئ الديمقراطية، وتتكون من كيانين هما اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية سربسكا. ومن المهم كفالة الإنشاء السريع لجميع المؤسسات المشتركة المتبقية، وفقا للدستور.

إن مجلس الأمن الدولي، بموجب مشروع القرار المعروض عليه اليوم، يضع بوضوح، على سبيل الأولوية الجوانب المدنية للتسوية في المرحلة الحالية. وقد عزز دور الممثل السامي. وتتضمن الخطة إجراء انتخابات بلدية، تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومزيد من المساعدة لكفالة حقوق الإنسان، وحل المشاكل المتصلة بعودة اللاجئين، وهي عودة يجب أن تجري بنظام وفي ظروف آمنة.

ويولى أكبر قدر من الانتباه لتخفيض مستوى التسلح، على أساس الاتفاقات المتعلقة بهذا الموضوع، ولإحراز التقدم في عملية الحد من التسلح على الصعيد الإقليمي.

إن تجربة الجهود الدولية في السنة الأولى دعما لاتفاق السلام هي شهادة دامغة على حقيقة أن النجاح ليس ممكنا إلا على أساس اتباع نهج غير متحيز. فيجب أن يتساوى كل شيء: دعم انتعاش مختلف مناطق البوسنة والهرسك، وإذا لزم الأمر، المعاقبة، بما في ذلك رفض المساعدة الاقتصادية أو اتخاذ تدابير أخرى، على عدم الوفاء بالتعهدات التي قطعت وفقا لاتفاق السلام.

ومشروع القرار المعروض علينا ينص بوضوح على مبدأ معاملة الأطراف بالتساوي. وهذا ينطبق أيضا على مسألة التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي يطلب إليها، مثلما يؤكد عليه القرار، أن تتحمل مسؤولياتها عن نشر العدالة بنزاهة. وينبغي عدم استعمال المحكمة كأداة سياسية.

ونحن نرى أن النجاح في هذه المرحلة الحساسة من التسوية البوسنية، وفي عمل قوة تثبيت الاستقرار تضمنه حقيقة أن بارامتراتهما الرئيسية، بما في ذلك التدابير المؤثرة، تحظى بتأييد جميع أعضاء رئاسة البوسنة والهرسك، وقيادة كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مثلما يظهره قرار مجلس الأمن.

ونأمل في أن اتخاذ القرار هذا بالإجماع سيكون رمزا للحاجة إلى دوام بذل الجهود المنسقة من جانب الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجميع

المشاركين في التسوية، والأطراف المهتمة أنفسها بغية دفع عملية السلام قدما إلى نقطة اللاعودة.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره الشامل المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عن الحالة في البوسنة والهرسك. والتقرير يبرز حقيقة أن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك يدخل الآن مرحلة جديدة من تعزيز عملية السلام. ويظهر هذا التعزيز بما توصل إليه مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في لندن من نتائج بعد مؤتمر باريس بشأن خطة التعزيز المدني لعملية السلام. وهذا الأمر يسلط الضوء على المهام العديدة المطلوب أن تنفذها الأطراف لإعادة بناء البوسنة والهرسك بمساعدة المجتمع الدولي. ولما كانت القوى المتصارعة تواصل بلا هوادة معارضة البوسنة والهرسك الموحدة، وتعارض بشكل خاص أي نوع من العلامات المتجانسة بين مختلف المجموعات العرقية والدينية، فإن صمود السلام وإحراز التقدم ليسا بإنجاز يستهان به.

وحقيقة أن المجتمع الدولي تدخل في هذا الصراع ووضع إطار السلام أتاحت لشعب البوسنة والهرسك فرصة تاريخية. وقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات التي أنشئت وفقا لاتفاق دايتون اضطلعت، في جملة أمور، بدور محوري في إنفاذ وقف إطلاق النار وفصل الأطراف المتحاربة على امتداد المناطق المجردة من السلاح. علاوة على ذلك، فإن الانتخابات التي أجريت في أيلول/سبتمبر الماضي جعلت البلد أقرب إلى المصالحة، ومهدت السبيل لإنشاء المؤسسات الوطنية المشتركة. وكانت هذه الخطوات الأولى على طريق إيجاد البوسنة والهرسك الموحدة وإحلال الديمقراطية في البلد.

لكن البوسنة والهرسك لا تزال مدمرة وجريحة بعد أربع سنوات من الحرب الضارية، وتبقى تربة خصبة للتوتر واندلاع أعمال العنف. والواقع أن مؤتمر تنفيذ السلام الذي عقد في لندن هذا الشهر أعرب عن القلق والأسى إزاء استمرار الجمود في التنفيذ الكامل لجميع جوانب اتفاق السلام.

ويرى وفد بلدي أن التشبث بموقف عدم الامتثال للعديد من الأحكام الأساسية التي ينص عليها اتفاق السلام يشكل تهديدا متواصلا للسلام في البوسنة والهرسك. ويزيد من تعقيد هذا الأمر رفض الدول تسليم مجرمي الحرب الذين أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحقهم التهم رسميا. وعلاوة على ذلك، يدوس صرب البوسنة على حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم. وعليه، فإن مئات آلاف الناس الذين تقع منازلهم في الأراضي المستولى عليها نتيجة العدوان ما زالوا لاجئين، في حين أن أعدادا إضافية لا تحصى ما زالوا مفقودين. وبالمثل، فإن حرية الحركة مقيدة على نحو خطير، وانتهاكات حقوق الإنسانية مستمرة على أساس عرقي. ومما يزيد من تعقيد الحالة التأخير المتمادي في إنشاء المؤسسات المشتركة الجديدة ومزاولتها أعمالها. وبالإضافة إلى سياق التوترات المستمرة، فإن عدم الامتثال لأحكام تحديد الأسلحة في اتفاق دايتون وعدم التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أفريقيا وقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات لا يمكن إلا أن تترتب عليها آثار مشؤومة في الأمن والاستقرار الإقليميين.

وهكذا يرى وفد بلدي في هذه المرحلة الحرجة أن من بالغ الأهمية احترام الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام، من قبيل التعاون مع المحكمة الدولية، الأمر الذي يفضي إلى اعتقال الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الأعمال العدوانية وتسليمهم للمحكمة ومحاكمتهم؛ وإعادة توطين اللاجئين في ديارهم الأصلية دون مضايقة أو تمييز؛ وإنشاء المؤسسات السياسية الجديدة ومزاولتها بالعمل على نحو عاجل واحترام أحكام تحديد الأسلحة في خطة السلام.

إن جمهورية البوسنة والهرسك قبلت حقيقة أن تكون دولة واحدة ذات كيانين وثلاث طوائف. لذلك يجب أن يقدم المجتمع الدولي كامل الدعم إلى حكومة البوسنة والهرسك في هذا الوقت التاريخي الحاسم فيما تكافح من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار على أساس التنفيذ الكامل والثابت للاتفاق الإطاري العام. وأمام قادة البوسنة والهرسك الآن فرصة لا سابق لها للعمل على تعزيز أركان بلد سيادي ومتحد ارتكازا على حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، واستحداث مؤسسات تمثيلية تتوفر لها أسباب البقاء ضمن إطار المجتمع المتعدد الثقافات والمتعدد الأعراق والمتعدد الأديان. غير أنه لن يصبح حقيقة واقعة إلا عندما تعطى الأولوية لإعادة البناء الاقتصادي المفضي إلى استعادة شعب البوسنة لازدهاره. وينبغي أن يتعزز هذا الأمر بالوفاء بالالتزامات المقدسة

باتفاق السلام، وهي الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف المعنية، وباحترامها لحدود البوسنة والهرسك المعترف بها دوليا.

ويرى وفد بلدي أن استمرار الوجود الدولي ذي المصداقية سيكون ضروريا لتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن. وفي هذا السياق، فإن استمرار مرابطة القوات العسكرية الدولية سيكون ضروريا لا ليظهر التزام المجتمع العالمي بتيسير الانتقال إلى إحلال السلام الدائم فحسب، بل وأيضا لمنع استئناف الصراع بما تترتب عليه من آثار. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أن إنشاء قوة تثبيت الاستقرار لتحل محل قوة التنفيذ المتعدد الجنسيات لفترة مرسومة مدتها ١٨ شهرا أمر حتمي من أجل الإبقاء على زخم عملية السلام الجارية. وبالإضافة إلى ذلك، يشاطر وفد بلدي بالكامل رأي الأمين العام في توصيته بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. فالبعثة، بما في ذلك فرقة عمل الشرطة الدولية، ستسهم إسهاما كبيرا في فترة التعزيز المقبلة في إحلال السلام الدائم في البوسنة والهرسك. وارتكازا على هذه الاعتبارات سنصوت لصالح مشروع القرار هذا.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه العميق للمجتمع الدولي على عمله من أجل إحلال السلام في البوسنة والهرسك، وللممثل السامي، السيد كارل بيلد، على جهوده التنسيقية، وللعديد من وكالات الأمم المتحدة التي تسعى سعيا دؤوبا للمساعدة في إعادة بناء هذا البلد. وأخيرا، نود أن نشكر الممثل الخاص، السيد إقبال رضا، ومدير فرقة عمل الشرطة الدولية، السيد بيتر فيتزجيرالد، فضلا عن الموظفين التابعين لهم، على التزامهم بالبوسنة والهرسك.

السيد مالبسوا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نشيد بصفة خاصة بجميع الموظفين الدوليين العاملين في موقع الأحداث في البوسنة، ولا سيما الممثل السامي السيد كارل بيلدت الذي ساعد مع آخرين في ضمان تحقيق ما نحتفي به اليوم من تقدم ملموس صوب السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

إننا نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز خلال الإثني عشر شهرا الماضية لاستعادة النظام والهدوء في دولة البوسنة. فقد نفذت معظم الأحكام العسكرية في اتفاق دايتون للسلام. وعقدت الانتخابات الوطنية في الموعد المحدد لها في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في جو هادئ نسبيا، على الرغم من حدوث تأخر غير مرغوب في إنشاء المؤسسة الجديدة المتمثلة في الحكومة. وبالإضافة الى ذلك أحرزت فرقة عمل الشرطة الدولية تقدما كبيرا في تنفيذ ولايتها.

وعلى الرغم من هذا التقدم فإن الحالة العامة في البوسنة والهرسك ليست كما كنا نتمنى. غير أن هذا لا يدهشنا لأننا كنا نعرف دائما أن الطريق نحو السلام الدائم والاستقرار المقيم، بعد أربع سنوات من حرب أهلية مريرة، سيكون غاصا بعقبات هائلة، ويؤسفنا أن هناك ما ينذر بأن البعض في البوسنة لا يزال يسعى لتحقيق هدف الانفصال.

إن مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده يعطي لقوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات ولقوة عمل الشرطة الدولية ولايات جديدة. وهذا دليل هام آخر على استمرار التزام المجتمع الدولي بدعم عملية المصالحة الوطنية والتعمير في البوسنة. ومن المهم ألا يسيء شعب البوسنة استخدام هذا التأييد. ولقد كان رأي بوتسوانا دوما أن المسؤولية عن تحقيق السلام الدائم والاستقرار في البوسنة لا تقع في نهاية المطاف إلا على كاهل شعب البوسنة والهرسك نفسه. ولا يمكن للمجتمع الدولي إلا أن يساعد هذا الشعب على أن يساعد نفسه.

لذلك، فمن دواعي الأسف البالغ أن تتخلف الأطراف باستمرار عن الوفاء بالمواعيد المقررة لتنفيذ الجوانب المختلفة لاتفاق دايتون للسلام. والتأخيرات الأكثر إزعاجا تتعلق بعودة اللاجئين وحرية تنقل الأفراد، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون مع محكمة مجرمي الحرب، والتحكيم في منطقة بركاو، وعملية نزع السلاح.

ومن دواعي قلقنا الشديد التقارير الخاصة بالحوادث المحلية التي تنشأ عن التوتر والتعصب العرقي وفي سائر أنحاء البلد. فأكثر من مليون شخص من الأفراد المشردين داخليا لا يشعرون بالأمن الكافي للعودة الى مناطق إقامتهم نتيجة للتعصب العرقي والمضايقات. وبالإضافة الى ذلك فإن ١,٢ مليون شخص لا يزالون يعيشون خارج البلاد كلاجئين. إن الأغلبية العظمى من شعب البوسنة تريد العيش في سلام، ولكن القادة السياسيين، من جميع الجوانب، هم الذين لا يكفون عن

منعهم من تجاوز أهوال الماضي القريب. وهم يواصلون استغلال التوتر العرقي ويزيدونه اشتعالا تحقيقا لمنفعتهم الشخصية. ونود أن نناشد المعنيين، لصالح السلام والمصالحة الوطنية، أن يضعوا جانبا مصلحتهم الشخصية تفضيلا للصالح العام في البوسنة. لقد حان الوقت ليدرك شعب البوسنة أن مصيره واحد ومشترك. وينبغي له أن يتولى مزيدا من المسؤولية عن إقامة الظروف السلمية في بلده، وعليه أن يفعل ذلك بأقصى سرعة ممكنة. ولا ينبغي لهذا الشعب أن يفترض أن المجتمع الدولي سيرعى البوسنة الى ما لا نهاية.

ومن المؤكد أن عملية التعمير والتنمية ستتطلب دعما سخيا من المجتمع الدولي ولكن لا يمكن، كما يشير بحق مشروع القرار، أن نغفل ملاحظة الصلة القائمة بين توفر المساعدة المالية الدولية ومدى قيام جميع سلطات البوسنة والهرسك بتنفيذ اتفاق السلام. ولابد من أن تحسم، على سبيل الاستعجال، الاختلافات التي تعوق تنفيذ اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تطبق بالكامل أحكام اتفاق السلام المتصلة بحقوق الإنسان، وأن يتم القبض على جميع مجرمي الحرب الموجهة اليهم اتهامات وتسليمهم الى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمحاكمتهم. ويجب على السلطات في البوسنة والهرسك أن توفر أيضا الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا الى ديارهم الأصلية في وقت مبكر.

ويساورنا القلق إزاء ما تردد عن إعادة تسلح الأطراف. ونرى أنه من المهم أن تلتزم الأطراف نهائيا بأحكام نزع السلاح الواردة في اتفاق السلام. وسيكون من المحزن حقا أن تستأنف الأعمال العدائية في البوسنة لا لشيء إلا لأن جانبا أو آخر تلقى أسلحة من خارج البوسنة تكفي لإعطائه الشجاعة ليحاول أن ينتزع من أيدي الآخرين، عن طريق استخدام القوة، ما لم يتمكن من تحقيقه على مائدة المفاوضات. ولذلك فإننا نناشد الدول الأعضاء أن تلتزم بأحكام اتفاق السلام المتعلقة بالأسلحة وأن تمتنع عن إمداد أي طرف من الأطراف في البوسنة بالأسلحة.

إن وفدي يؤيد تأييدا كاملا استنتاجات مؤتمري باريس ولندن ومن ثم سيصوت مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد سيرلي (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): انقضى عام منذ التوقيع في باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وقد أتيحت للهيئات المختلفة الضالعة في عملية السلام فرصة لتقييم ما أنجز حتى الآن واستخلاص بعض النتائج الأساسية لتوجيه عمل المجتمع الدولي في الأشهر القادمة.

ويود وفد بلدي، بهذه المناسبة، أن يشيد أولا بالممثل السامي السيد كارل بيلدت، والممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك السيد إقبال ريزا، ومفوض قوة عمل الشرطة الدولية السيد بيتر فيتترغرالد وقائد قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، وجميع الرجال والنساء في مختلف المنظمات الدولية، داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، الذين كرسوا قصارى جهودهم هذا العام لخدمة قضية السلام.

ونشعر بالارتياح والتشجيع للخطوات الكبيرة التي قطعت على طريق تنفيذ عملية السلام ولما نجم عن ذلك من تحسن كبير في الحالة في البوسنة والهرسك. وعدم حدوث أي خسائر في الأرواح البشرية في عام ١٩٩٦ نتيجة لأعمال عسكرية مباشرة، هو مؤشر هام يخالف مؤشرات الأعوام السابقة، ويبرر وحده الموارد الضخمة التي أنفقت لتحقيق هذا الهدف.

إن عقد الانتخابات في أيلول/سبتمبر الماضي بمشاركة واسعة من المواطنين، والإنشاء التدريجي لمؤسسات جديدة مشتركة متعددة الأعراق، والتعمير الاقتصادي، وإعادة الخدمات العامة الأساسية، وعلى المستوى الدولي، الاعتراف المتبادل فيما بين الدول المتجاورة هذه كلها خطوات واضحة الى الأمام، تسهم في تحسين ظروف معيشة كل السكان، وتشجع المجتمع الدولي على أن يواصل جهوده من أجل تحقيق السلام.

ومع ذلك لا يمكننا في الوقت نفسه أن نخفي قلقنا إزاء كون بعض الالتزامات الأساسية التي قطعت في دايتون لم تنفذ، ولاتفتأ تتعرض للتأخير أو تتقدم تقدما بطيئا جدا. وهذه الالتزامات تتضمن حرية التنقل، وعودة اللاجئين والمشردين الى ديارهم الأصلية، ووضع حد لمضايقة الأقليات، واحترام حقوق الإنسان. وعموما، فإن غلبة القوى الداعية الى الانفصال على القوى الداعية الى

التكامل، تقوض بشدة، للأسف روح اتفاق دايتون ذاتها وتهدد على نحو خطير نجاح اتفاق السلام على المدى المتوسط أو الطويل.

ونعتقد أن المجتمع الدولي يدرك تماما أنه بعد أربع سنوات من الحرب المريرة لا يمكن أن يتحقق التطبيع الكامل في فترة قصيرة لا تتعدى عاما واحدا. على أننا نعتقد أيضا أنه لا ينبغي لنا أن نستسلم لواقع أن التقدم لا يتحقق، في هذه المرحلة الأولية، في كثير من الجوانب الأساسية في اتفاق دايتون أشير اليها آنفا - خاصة وأن إحراز التقدم سيصبح، بمرور الوقت، أكثر استعصاء.

ونرى أنه من المناسب أن ينص مشروع القرار المعروض علينا على أن المسؤولية الأساسية عن الاستمرار في تنفيذ عملية السلام تقع على عاتق سلطات البوسنة والهرسك ذاتها، وأنه ما لم تفِ هذه السلطات بالتزاماتها وتشارك بنشاط في عملية إعادة بناء المجتمع المدني، فلا يمكنها أن تتوقع من المجتمع الدولي أن يستمر في تحمل الأعباء السياسية والعسكرية والاقتصادية المتعلقة بأنشطة تنفيذ عملية إعادة البناء.

ونجد بالمثل أن توفير المساعدة المالية الدولية قد تم ربطها - وهذا معقول جدا في رأينا - بمدى وفاء جميع السلطات في البوسنة والهرسك بتنفيذ اتفاق السلام. ونحيط علما بحقيقة أن هذا الوفاء يتضمن التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهذ أمر يهم وفد بلدي بشكل خاص. ونذكّر بأنه لا يمكن لأي دولة عضو أن تُعفَى من الالتزام بالتعاون بشكل كامل مع تلك المحكمة في أنشطتها.

إننا نعتقد أن السلام الدائم والمصالحة لا يمكن أن يتحققا في منطقة البلقان إلا بالقدر الذي يقام به العدل فيها. ونرى أيضا أن الجرائم الفظيعة التي تبرأ منها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة لا يمكن أن يفر مرتكبوها من العقاب.

وبينما يكون من الصحيح أن فترة توطيد السلام تبدأ الآن، وأن التشديد فيها سينصب أساسا على تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق السلام. فإننا لا يمكن أن نتغاضى عن الأهمية التي لا تزال تكتسيها الأحكام المتعلقة بالجوانب العسكرية في الاتفاق. لذلك، فإننا نرحب بإنشاء قوة تثبيت الاستقرار بوصفها الخلف القانوني لقوة التنفيذ من أجل تنفيذ المهام المنصوص عليها في المرفق ١ - ألف والمرفق ٢ لاتفاق السلام، كما نعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء التي التزمت بالاشتراك فيها. ونحن مقتنعون بأن اشتراكها الأساسي سيكون مساهمة حاسمة في قضية السلام كما كان الحال بالنسبة لقوة التنفيذ في عام ١٩٩٦.

وعلى نفس المنوال، يؤيد وفد بلدي بقوة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك فرقة عمل الشرطة الدولية التي ستسند إليها المهام المنصوص عليها في المرفق ١١ لاتفاق السلام. إن دورها الرئيسي المتمثل في المساعدة من أجل إعادة تشكيل قوات الشرطة المحلية وإنشاء مؤسسات لإنفاذ القانون، يستحق دعمنا الكامل.

وأخيرا، نناشد سلطات الكيانين الموجودين في البوسنة والهرسك أن تقدم، دون تحفظ، دعمها وطيد العزم والتزامها التام للتنفيذ الشامل لاتفاق السلام في هذه المرحلة الجديدة بحيث يترجم السلام والتقدم والرفاه الذي طالما تاقت إليه شعوب تلك المنطقة إلى واقع حي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هندوراس.

السيد رندون بارنيكا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشكل الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته صكا من أهم الصكوك الدولية وأصعبها في التنفيذ التي تم التوقيع عليها لتحقيق السلام في تلك المنطقة من العالم. وتتمثل أهدافه الرئيسية في تحقيق المصالحة الوطنية على أساس من العدل في بلد عانى من الآثار المدمرة للحرب؛ وفي عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في بلد تحول معظم سكانه إلى مشردين بسبب الصراع الأهلي والمضايقة والخوف؛ وفي إعادة البناء الوطني في بلد دمِّر اقتصاده ويتعين إعادة بناء مجتمعه تدريجيا.

لقد انقضى عام منذ توقيع اتفاق السلام، وتحققت أوجه تقدم عديدة خلال المرحلة التمهيدية لتنفيذه. فتم الامتثال للأحكام المتعلقة بالجوانب العسكرية والأراضي. واكتسب الامتثال للأحكام السياسية للاتفاق زخما متجددا بالانتخابات التي أجريت في ١٤ أيلول/سبتمبر الأخير، والتي صدقت عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلى الرغم مما لقيته هذه الانتخابات من بعض الصعوبات، فقد عبَّرت عن إرادة شعوب البوسنة ومهدت السبيل لبدء تشكيل مؤسسات مشتركة في ذلك البلد تؤدي للوصول إلى نظام دستوري جديد لا يكون فيه أي مجال لمؤسسات وهياكل وممارسات الماضي. ويتعين على شعوب البوسنة والهرسك أن تسعى الآن لتكفل الظروف اللازمة لكي تترسخ تلك المؤسسات الجديدة وتعمل وتحظى بالاحترام الواجب.

ويرحب وفد بلدي بالإنجازات التي تحققت في عملية تنفيذ اتفاق السلام. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فما زالت مسألة مراعاة حقوق الإنسان واحترامها في كل أراضي البوسنة والهرسك تمثل العنصر الأساسي في اتفاق السلام. ومما يؤسف له أن الحالة لم تتغير في هذا المجال. فما زلنا نرى في البوسنة نمطا للمضايقة العرقية المستمرة من شأنه، إن لم يتم عكس اتجاهه، أن يعرض للخطر تحقيق هدف إقامة مجتمع موحد في ذلك البلد. وما لم تحترم حقوق الإنسان فلن تكون هناك حرية حقيقية للتحرك. وما لم تكن هناك ضمانات بأن حقوق الإنسان ستحترم، فلا يمكن للمرء أن يأمل في عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، ومن ثم المساهمة في عملية إعادة البناء الوطني. لذلك نرى أن من الضروري تحقيق التقدم في هذا المجال لتنفيذ عملية السلام.

وبالمثل، لا بد من أن يكون هناك تعاون أكبر من جانب كل الأطراف مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وسيكون لعدم الامتثال لهذا الالتزام تأثير سلبي على جميع الجهود التي تبذل للنهوض بالمصالحة بين شعوب البوسنة والهرسك. ونحث جميع الدول المعنية على إلقاء القبض على المتهمين بارتكاب جرائم حرب وتسليمهم إلى المحكمة لمحاكمتهم دون إبطاء.

إن عملية السلام في البوسنة والهرسك تمر بمرحلة توطيد تكون مساعدة المجتمع الدولي فيها حيوية لتنفيذ مهام إعادة البناء الاقتصادي للبلد. ونلاحظ بارتياح الالتزام المتجدد من المجتمع الدولي بالمساهمة بشكل كبير في تحقيق ذلك الهدف وذلك بتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة. إلا أننا نسلِّم في الوقت نفسه بأن هذه الجهود يمكن أن تكون غير ذات أثر في البوسنة والهرسك إن لم تكن هناك استجابة مماثلة من السلطات في البوسنة والهرسك للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق إصلاح اقتصادي جاد.

ويسلِّم وفد بلدي بأن المسؤولية الأساسية لتنفيذ الالتزامات التي تنطوي عليها عملية السلام تقع على عاتق السلطات في البوسنة والهرسك. ونرى ضرورة استمرار مساهمة الأمم المتحدة في تلك المهمة وفي تقديم الدعم الكامل لممثلها السامي ليواصل أنشطته في رصد تنفيذ اتفاق السلام.

وسيصوت وفد بلدي تأييدا لمشروع القرار بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وتوسيع نطاق ولاية فرقة عمل الشرطة الدولية في مهامها المتصلة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المحددة في استنتاجات مؤتمر لندن، والإذن بإنشاء القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار بوصفها الخلف القانوني لقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، لتضطلع بالمهام المذكورة في المرفق ١ - ألف والمرفق ٢ من اتفاق السلام.

وختاما، يود وفد بلدي أن يشيد بالممثل السامي، وقائد قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وأفرادها، والمنظمات والهيئات الدولية العاملة في البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى الممثل الشخصي للأمم المتحدة ومدير فرقة عمل الشرطة الدولية لما يقومون به من جهود في خدمة قضية السلام.

السيد لوبيس دا روزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفدي بالتطورات الإيجابية الأخيرة في البوسنة والهرسك. وقد تبشر هذه التطورات، في رأينا، قدوم حقبة من السلم في هذه المنطقة، التي خربتها الحرب طوال أربع سنوات. وتؤدي الأحداث المشجعة الملموسة التي وقعت بعد سنة من توقيع اتفاق السلام، أي فض اشتباك الجيوش؛ وإنهاء العمليات العسكرية؛ وانتخابات ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، التي أدت إلى مشاركة مكثفة من جانب السكان؛ وأولا وقبل كل شيء إنشاء المؤسسات المشتركة المنصوص عليها في الدستور، إلى تعزيز اقتناع وفدنا بأن البوسنة والهرسك ستتمتع بالسلم في المستقبل.

ومع ذلك، يجب أن نسجل أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله إذا كان لهذا البلد أن يصبح مجتمعا

موحدا يمكن أن يعيش فيه شعبه في وئام وأن يتمتع بالحرية التي يتوق إليها.

ونطلب إلى جميع الأطراف إبداء الإرادة السياسية وتقديم مزيد من التضحيات لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق السلام وبذلك تساعد على تحقيق الوفاق فيما بين الطوائف. وقد كانت غينيا - بيساو ترى دائما أن الصراعات في يوغوسلافيا السابقة لا يمكن تسويتها إلا على أساس الحل السياسي التفاوضي الذي يأخذ بعين الاعتبار تماما احترام سيادة ووحدة أراضي جميع الدول في إطار حدود معترف بها دوليا.

ونحن مقتنعون بأن آفاق السلم لا يمكن أن تصبح حقيقة إذا لم تتحقق العدالة في حالة العديد من الضحايا لتلك الحرب التي تدور بين الأشقاء والتي خربت البوسنة والهرسك. دعونا لا ننسى أن السلم الحقيقي لا يمكن أن يحقق إلا إذا شعر جميع المواطنين، ولا سيما ضحايا الأعمال الوحشية المرتكبة في البوسنة والهرسك، بأن العدالة قد أقيمت. ومن أجل هذا الغرض، يجب ألا يفشل المجتمع الدولي في أن يمنع على نحو فعال أي تكرار لمثل هذه الحالات. يجب أن تسود العدالة في نهاية المطاف. ويجب أن يقدم الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية إلى المحاكم وأن تجري مساءلتهم عن هذه الأعمال.

ولذلك من الأساسي بالنسبة لنا أن نؤيد بالكامل أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونأمل أن يكون التعاون مع المحكمة، الذي جرى التعهد به في دايتون، حقيقيا وديا وأن تكون جميع الدول مستعدة لإلقاء القبض على الأشخاص الصادرة بحقهم عرائض إتهام بجرائم الحرب وتسليمهم إلى المحكمة.

إن مصير آلاف اللاجئين والمشردين الذين يعيشون بعيدا عن ديارهم ووطنهم مثار قلق لوفدي. وينبغي تهيئة الظروف المناسبة حتى يمكن لهؤلاء الناس أن يعودوا إلى ديارهم بكرامة وسلامة.

ونعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تواصل تقديم المساعدة على تنفيذ اتفاق السلام. وبالتالي، نوافق على توصية الأمين العام فيما يتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي يجب أن تتوفر لديها الموارد المالية والبشرية اللازمة لأن تنفذ أنشطتها. وبهذه الروح، نضم صوتنا إلى النداء الصادر من جانب الأمين العام في تقريره الأخير بدعوة المجتمع الدولي للإسهام بسخاء في تمويل البرامج الخاصة بمساعدة البوسنة والهرسك.

ونرحب بمضمون مشروع القرار المعروض علينا، الذي نوشك على اعتماده، لأننا نتطلع إلى الوقت الذي تتمكن فيه الشعوب في البوسنة والهرسك وفي كل مكان في يوغوسلافيا السابقة من نسيان سنوات تمزق خلالها البلد وأن تعمل معا لبناء مستقبل أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أدلي ببيان بوصفي الممثل الدائم لإيطاليا.

أود أولا أن أنضم إلى البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لإيرلندا، السفير جون كامبل، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تؤيد إيطاليا بقوة مشروع القرار الذي سيصوت عليه المجلس الآن لإنشاء قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك وتجديد بعثة الأمم المتحدة هناك.

ورغم التقدم الملموس في عملية السلام، فإن المجتمع الدولي من أجل توطيد هذه الإنجازات يتوجب عليه أن ينظر بعناية إلى المستقبل. ويجب أن تجدد الأطراف تصميمها على احترام التزاماتها التي قطعتها على نفسها بحرية وأن تعمل من أجل تثبيت الاستقرار الكامل للمنطقة. وسوف تقوم القوة الدولية دون شك بدور رئيسي في هذا المضمار.

ونعتقد أن الأولوية يجب أن تعطى لتنفيذ اتفاقي خفض وتحديد الأسلحة الموقعين في فيينا وفلورانس. وفي هذا المضمار، لا يسعنا إلا أن نؤكد على أن الطرف البوسني الصربي لم يمتثل دوما لاتفاق السلام. ويجب أن تكون المساعدة الاقتصادية، التي تعتبر حيوية بالنسبة للبوسنة والهرسك، مشروطة بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام، ويجب أن تستخدم لتشجيع إضفاء الديمقراطية على الحياة السياسية والاقتصادية للمنطقة.

وفي نفس الوقت، يتحمل المجتمع الدولي التزاما أخلاقيا بمواصلة تقديم المعونة الطارئة إلى البوسنة. وفي هذا المقام أيضا، أود أن أذكر بأنه في أعقاب مؤتمري جمع التبرعات في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر

١٩٩٥ ونيسان/أبريل ١٩٩٦، تبرعت إيطاليا بـ ٧٠ مليون دولار للتعمير و ١٥ مليون دولار لتكييف شروط الدين البوسنية للبنك الدولي.

ويعتبر الجانب الأساسي الآخر لعملية السلام التعاون الكامل من جانب الأطراف مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويراودنا وطيد الأمل بأن التزامات الأطراف سوف تترجم إلى تعاون ملموس. ونشاطر أيضا القلق العام إزاء ضرورة تزويد المحكمة بالموارد الكافية.

وسوف تكون إيطاليا مصممة في جهودها من أجل استعادة السلم، والأمن والاستقرار في المنطقة. وقد كان بلدي في المقدمة فيما يتعلق بتقديم الدعم السوقي للعمليات الجوية في البوسنة: فقد أتاح ٢١ مطارا وقدم باستمرار الرجال والموارد منذ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، شاركت إيطاليا في قوة التنفيذ بلواء قوامه ٦٠٠ ٢ رجل، فضلا عن قوة مهمات بحرية كبيرة وعنصر جوي. وإيطاليا مستعدة لتقديم نفس الوحدات الجوية والبحرية ولواء قوامه ٨٣٠ ١ رجلا لقوة التثبيت المستقبلية.

وقوة مهمة الشرطة الدولية ستضطلع بدور حيوي في المستقبل في البوسنة والهرسك، ولا سيما في إعادة هيكلة مؤسسات إنفاذ القانون. وسوف تقوم بالوظيفة الأساسية لتوفير الطمأنينة للسكان المدنيين وتمهيد الطريق للمصالحة الوطنية والتعايش السلمي. ولهذا، نرحب بتوكيد دورها في رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها.

وفي الختام، يشكل اعتماد مشروع قرار اليوم خطوة رئيسية أخرى في العملية الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار في هذه المنطقة. وإيطاليا ستبقى ملتزمة بالكامل بهذا الهدف وبمواصلة الجهود الهامة للأمم المتحدة في ذلك الجزء من العالم.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/1032.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٨٨ (١٩٩٦).

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٣٠.